الأمم المتحدة

S/2021/90

مجلس الأمن

Distr.: General
28 January 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 27 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمتها السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والسيد أتول كهاري، وكيل الأمين العام للدعم التنفيذي؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وأيرلندا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفييت نام وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنيجر والهند والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو بشأن "صون السلام والأمن الدوليين: متابعة تنفيذ القرار 2532 (2020)" التي عقدت يوم الإثنين، 25 كانون الثاني/يناير 2021.

ووفقا للإجراءات المبينة في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والتي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) طارق **الأدب**
رئيس مجلس الأمن

250221 290121 21-01114 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

إحاطة مقدمة من وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو

أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لأوافي مجلس الأمن بمعلومات عن أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على السلام والأمن.

منذ آخر جلسة عقدها المجلس بشأن هذه المسألة في أيلول/سبتمبر (انظر S/2020/897)، ازداد الدمار الذي أحدثته الجائحة. فقد لقي أكثر من مليوني شخص حتفهم. وأصيب ما يقرب من 100 مليون شخص – أكثر من 1 في المائة من سكان العالم. وخسر العمال أكثر من 3 تريليونات دولار من الأجور. ومن المتوقع أن تتسبب سلالات جديدة من الفيروس موجات أكثر حدة من العدوى في وقت أصبحت فيه الأنظمة الصحية وشبكة الأمان الاجتماعي على شفا الهاوية بالفعل.

وتأثير الجائحة على السلام والأمن يثير القلق بصورة ملحة. وقد تكثفت الاتجاهات التي ذكرناها في أيلول/سبتمبر وحذر منها الأمين العام في تموز/يوليه.

وبقضاء هذه الجائحة على حياة الناس واقتصاداتهم وتسببها في تحديات شديدة فيما يتعلق بالعلاقات المجتمعية وتقويضها للثقة في المؤسسات ذاتها التي تهدف إلى معالجة انهيارها، فقد أدت إلى تفاقم عدم المساواة والفساد؛ وانتشار المعلومات المضللة والوصم وخطاب الكراهية؛ وأوجدت بقعا ساخنة جديدة للتوتر وزادت من مخاطر عدم الاستقرار.

وما زلنا نشعر بالجزع البالغ إزاء تأثير كوفيد-19 على النساء والشباب، فضلا عن السكان الآخرين الذين يعانون من التهميش. ويشمل ذلك التأثير فقدان العمل والدخل والتصعيد الشديد في أعمال العنف القائم على نوع الجنس والعنف المنزلي. كما أن الشابات والشبان معرضون لخطر التخلف عن الركب في مجال التعليم والفرص الاقتصادية.

وقد أعاق الوباء العمل الدبلوماسي وعقّد جهودنا في مجال صنع السلام. ولم يؤثر ذلك كثيرا على الديناميات الكامنة وراء النزاعات المسلحة. ولكنه بمضاعفته لأوجه الهشاشة القائمة، فإنه أدى إلى التأكيد على التحدي المتمثل في منع نشوب النزاعات الذي شددت عليه في أيلول/سبتمبر، والذي جعل اتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي لذلك التحدي أكثر إلحاحا.

وقد حظيت دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي بتأييد واسع النطاق، وفي بعض الحالات، أضفت زخما جديدا على عمليات السلام المتعثرة. وليبيا مثال على الكيفية التي يمكن بها أن تؤدي بها المشاركة السياسية المستدامة والمزيد من الدعم الموحد من جانب المجتمع الدولي والتزام الأطراف إلى إحراز تقدم ملموس.

وقد كان توقيع الأطراف الليبية على اتفاق لوقف إطلاق النار في 23 تشرين الأول/أكتوبر إنجازا كبيرا. ومنذ ذلك الحين، تعمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على تفعيل اتفاق وقف إطلاق النار وإنشاء آلية لمراقبة وقف إطلاق النار.

وعقد ملتقى الحوار السياسي الليبي اجتماعا في تونس، على الرغم من توقف الاجتماعات بالحضور الشخصي التي تمس الحاجة إليها، وذلك بفضل إبداع ومثابرة جميع الأطراف المعنية. ويمثل الملتقى فرصة محورية للانتقال إلى إجراء مفاوضات سياسية شاملة فيما بين الأطراف الليبية والانتخابات

الوطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. وأود أن أشكر تونس حكومة وشعبا على دعمها للمساعدة في اتخاذ تدابير التخفيف، التي مكنت من تنظيم هذا الحدث. ولا تزال ليبيا في منعطف حرج؛ ومن الضروري أن تحافظ الأطراف الليبية على الزخم نحو إحلال السلام بدعم كامل من مجلس الأمن.

كما أن أفغانستان في منعطف تاريخي هام. فمفاوضات السلام في أفغانستان تتيح فرصة لإنهاء عقود من عدم الاستقرار والنزاع. ومستويات العنف المتزايدة في البلد تسلط الضوء على الأمور المعرضة للخطر في هذا الصدد. وستبذل الأمم المتحدة كل ما في وسعها لمساعدة الأفغان وتحقيق حل سياسي شامل عن طريق التفاوض للنزاع.

وفي موزامبيق، وعلى الرغم من العقبات الخطيرة التي سببها الوباء، بدأت الجماعات المتمردة، بدعم نشط من المبعوث الشخصي للأمين العام، عملية لنزع السلاح. وقد أُنجز ما يقدر بـ 29 في المائة من هذه العملية في عام 2020، وهو معلم هام. وإعلان جماعة منشقة عن المقاومة الوطنية الموزامبيقية عن وقف لإطلاق النار من جانب واحد في 23 كانون الأول/ديسمبر أمر مشجع وسيسمح بإجراء مفاوضات بعيدا عن التهديد المتمثل في أعمال العنف.

وفي شرقي أوكرانيا، ما زال وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في 21 تموز/يوليه قائما، مما يشكل أطول فترة من هذا القبيل منذ بداية النزاع، وهو ما يجعلنا متفائلين.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، أسفرت الدعوة إلى وقف إطلاق النار، في عدد من السياقات الأخرى، عن نتائج ليست كلها إيجابية. وفي بعض الحالات، للأسف، شهدنا تصعيدا خطيرا.

وفي جنوب القوقاز، وعلى الرغم من دعم أرمينيا وأذربيجان لنداء الأمين العام لوقف إطلاق النار، اندلعت أعمال عدائية واسعة النطاق في ناغورني – كاراباخ وحولها في أيلول/سبتمبر. وشكلت الاشتباكات خطراً كبيراً فيما يتعلق بالتصعيد الإقليمي. ورحب الأمين العام بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، ودعا جميع الأطراف المعنية إلى التعاون الكامل مع كيانات الأمم المتحدة لضمان الوصول دون قيود إلى المناطق المتضررة من النزاع.

ونحيط علما بالموقف الموحد الذي اتخذه الرئيسان المشاركان لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة للنزاع، ونأمل أن يشرع البلدان في السير على طريق الحوار.

وقد أثر الوباء على كيفية دعمنا للعمليات السياسية وعمليات السلام. وبدون استثناء، اضطر ممثلونا الخاصون ومبعوثونا وبعثاتنا للتكيف مع الواقع المتغير الذي سببه الوباء، بجمعهم بين العمل الافتراضي والعمل بالحضور الشخصي وإقدامهم على مجازفات محسوبة للوفاء بولاياتهم للنهوض بعمليات السلام وتهدئة الأزمات ومنع نشوب النزاعات .

ووُضعت أدوات جديدة – مثل مجموعات التركيز الرقمية – واستُخدمت لتوسيع نطاق الطابع الشمولي لمشاركاتنا. وكانت مفيدة بشكل خاص لتعزيز تواصلنا مع النساء والشباب.

وفي اليمن، بذل مبعوثنا الخاص جهودا حثيثة بغية المساعدة على إنهاء النزاع المدمر. وواصل دبلوماسيته المكوكية، بالإضافة إلى الاجتماعات الافتراضية. وبدعم من الحكومة السويسرية واللجنة الدولية

للصـــليب الأحمر، قام المبعوث الخاص بنجاح وأمان بدعوة الأطراف في جنيف في العام الماضـــي لإجراء محادثات أدت إلى أكبر عملية لتبادل الأسرى منذ بداية النزاع اليمني.

وعملنا العاجل لإنهاء المعاناة في ســـورية مســـتمر أيضـــا. واليوم، يعقد الاجتماع الخامس للجنة الدستورية السورية في جنيف، وهو دليل على تصميم الشعب السوري على حل المسائل التي قوضت السلام في ذلك البلد الذي مزقته الحرب. وهنا، أود أن أشكر حكومة سويسرا وشعبها على تعاونهما في استضافة هذا الاجتماع وغيره من الاجتماعات خلال هذا الوباء.

وعلاوة على ذلك، كان علينا أن نكيف مســـاعدتنا الانتخابية للامتثال للقيود المتعلقة بالفيروس وجعلها تتماشـــى مع قرارات الحكومة بإجراء الانتخابات على النحو المقرر أو تغيير موعدها وتحديد موعد جديد. ومنذ بداية الجائحة، قدمنا الدعم إلى 18 بلدا في إجراء 19 عملية انتخابية واستفتاء واحد. وبالإضافة إلى ذلك، قدمنا المساعدة الانتخابية لثمانية بلدان لم تُجر فيها الانتخابات المقررة في عام 2020.

ففي بوليفيا، على ســـبيل المثال، وعلى الرغم من التوترات التي حدثت بســـبب التأجيل الأولي للانتخابات، وبفضل التزام الشعب البوليفي ودعم الأمم المتحدة، جرى الاقتراع سلميا في تشرين الأول/أكتوبر.

ومع استمرار تزايد أثر الجائحة، مما يزيد من أوجه الضعف ويثير المظالم، سيستمر خطر التوترات وعدم الاســـتقرار في الازدياد، مما يزيد من حدة أوجه عدم المســـاواة في التعافي العالمي. ومع تلقي البلدان الغنية للقاحات، فإن العالم النامي، بما في ذلك البلدان المتضررة بالفعل من النزاعات وعدم الاستقرار، يواجه خطر التخلف عن الركب. وسيكون ذلك فشلاً أخلاقياً كارثياً، كما أشار السيد تيدروس أدهانوم غيبريسوس في الأسبوع الماضي. كما أنه سيلحق ضررا شديدا بالسلام والأمن.

هناك شـــيء واحد واضـــح – وهو أن الجائحة كانت بمثابة اختبار إجهاد ســـياســـي بقدر ما كانت بمثابة اختبار هيكلي وللصـــحة العامة. وقد كشـــفت عن كيفية النظر إلى الأزمة الحادة على أنها فرصـــة لاكتساب ميزة في ساحة المعركة أو لاستخدامها كذريعة لإدامة أو ترسيخ الممارسات القمعية. ولكنها أكدت أيضا أنه حيثما توجد إرادة سياسية حقيقية لصنع السلام وإدامته، فليس هناك عقبة تقريبا لا يمكن تجاوزها، لا سيما إذا كان هناك دعم من المجتمع العالمي.

وسيظل انخراط أعضاء المجلس جماعيا وعلى المستوى الفردي أمرا حاسما، لا سيما في دعم دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصـــعيد العالمي، والانخراط مع أطراف النزاعات وداعميهم لكفالة الاستجابة للنداء.

كان من المســـتحيل التنبؤ بهذه الجائحة. وما كان يمكن التنبؤ بالكثير من عواقبها على الســـلم والأمن. وليس من المســـتغرب أن COVID-19 ألحق ضـــررا أكبر بالأماكن الأضـــعف وبين أكثر الناس ضعفاً. ولهذا السبب، يجب أن يشمل التعافي بشكل أفضل تعزيز قدرتنا على الوقاية بمزيد من الاستثمارات السياسية والمالية. ودعم المجتمع الدولي في هذا المسعى أمر بالغ الأهمية.

المرفق الثاني

إحاطة مقدمة من وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان بيير لاكروا

أنا ممتن لإتاحة هذه الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن التدابير المتخذة للتصدي للتحديات التي تشكلها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لعمليات حفظ السلام والبلدان التي تنتشر فيها. ويسرني أن أشارك وكلاء الأمين العام ديكارلو وكهاري ولوكوك في إحاطة المجلس.

سأركز في ملاحظاتي اليوم على خمس رسائل رئيسية.

أولا، منذ أن أطلعنا المجلس آخر مرة، في أيلول/سبتمبر (انظر S/2020/897)، ظلت الحالات السياسية المعقدة تشعر بالضغوط التي يشكلها كوفيد-19.

ففي جنوب السودان، على سبيل المثال، أدت الجائحة إلى مزيد من التأخير في تنفيذ عملية السلام، الذي أعاقه بالفعل انعدام الإرادة السياسية والافتقار إلى الموارد، وأدى في بعض الأحيان إلى زيادة عدم الثقة والعداء بين الطرفين. وفي قبرص، حدّت القيود من الاتصالات بين الطائفتين.

وفي بعض الحالات، أدت الجائحة إلى تبلور التوترات بين أصحاب المصلحة. وفي لبنان، أدى ذلك إلى تفاقم حالة سياسية واقتصادية صعبة أصلا. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، حاولت بعض الجهات السياسية الفاعلة الاستفادة من الجائحة كذريعة لتأخير الانتخابات الرئاسية وإقامة عملية انتقالية غير دستورية.

وقد سلطت أزمة كوفيد-19 الضوء على أهمية القيادة النسائية خلال الأزمة. فالنساء في الخطوط الأمامية للاستجابة والوقاية من كوفيد-19، ويساعدن في التخفيف من المخاطر السياسية المرتبطة بهذه الجائحة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، دعت القيادات النسائية الموقعين على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تأييد دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وخرجن على نطاق واسع للدعوة إلى إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع.

ومع ذلك، فقد أدت الجائحة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين، مع تحويل الموارد إلى قطاعات أخرى. وقد تضاعفت حوادث العنف المنزلي ضد النساء والفتيات. كما تتعرض النساء بشكل غير متناسب للجائحة ويتأثرن بها، بسبب تمثيلهن الوفير في أدوار العاملين في مجال الرعاية الصحية، والقطاع غير الرسمي، وقطاع الخدمات، ومقدمي الرعاية في المنازل.

ثانيا، على الرغم من هذه التحديات، تواصل بعثاتنا لحفظ السلام تنفيذ المهام الموكلة إليها. وقد أظهرت البعثات، بالتعاون مع الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والدول المضيفة، القدرة على التكيف والمرونة والابتكار.

ففي دارفور، على سبيل المثال، قدمت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور الدعم التقني والاستشاري واللوجستي لمفاوضات السلام، بما في ذلك تيسير عقد اجتماعات افتراضية، والتي توجت بتوقيع اتفاق جوبا للسلام في تشرين الأول/أكتوبر. والآن، لا تزال القيود المتصلة بالفيروس تشكل تحديات ومخاطر مع استمرار العملية المختلطة في عملية الخفض التدريجي والتصفية.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى الرغم من التحديات الهائلة والمحاولات الرامية إلى عرقلة إجراء الانتخابات، دعمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إجراء الانتخابات، بما في ذلك عن طريق ترتيب مؤقت للتعاون ينفذ في إطار زمني قصير جدا، مع مواصلة الاهتمام بمنع انتشار الفيروس. وفي مالي، تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي استخدام مساعيها الحميدة لدعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمساعدة في الإعداد للمرحلة الانتقالية.

وعلى الرغم من التحديات التي تشكلها الجائحة بالنسبة لتنفيذ الولاية، واصلت عمليات حفظ السلام أيضا منع التهديدات التي يتعرض لها المدنيون والتصدي لها، لأن الجائحة لم تحد من التهديدات. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، ظلت وتيرة عمليات حفظ السلام عالية جدا. وقد تم تكييف العمليات للحد من خطر انتشار الفيروس في المجتمعات المحلية. وأجريت زيارات عن بعد قبل النشر للتحقق من حالة استعداد الوحدات للانتشار والتناوب.

ثالثا، بينما كانت عمليات حفظ السلام تتكيف مع هذه التحديات، فقد كانت تركز باستمرار وثبات على ضمان سلامة وصحة أفرادها، من عسكريين أو أفراد شرطة أو مدنيين. وسيتناول وكيل الأمين العام كهاري هذا المجال في بيانه. وقد ظل تنفيذ التدابير الوقائية للتقليل من خطر انتقال العدوى بكوفيد-19، بما في ذلك من خلال التباعد البدني، والقيود المفروضة على السفر، والعمل عن بعد، وتناوب الموظفين في المكاتب، حجر الزاوية في نهجنا.

حتى اليوم، 25 كانون الثاني/يناير، وفي جميع البعثات الميدانية – التي يبلغ مجموع أفرادها أكثر من 100 000 شخص – سُجلت 486 2 حالة تراكمية بين موظفي الأمم المتحدة ومعاليهم، مع تعافي 047 2 حالة، و 439 حالة لم تتعاف بعد، وللأسف، 24 حالة وفاة. وأود أن أشيد بحفظة السلام الذين لقوا حتفهم بسبب كوفيد-19، وأعرب عن خالص التعازي لبلدانهم وأسرهم. وستظل حماية صحة وسلامة وأمن أفراد حفظ السلام أولوية.

ويسهم ذلك أيضا في حماية المجتمعات المحلية التي تُنشر فيها العمليات. وفي هذا الصدد، ركزنا باستمرار على إجراء عمليات تناوب الأفراد النظاميين بأمان. وعقب استئنافها جزئيا في تموز/يوليه، أدت الجهود المتضافرة التي بذلتها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبعثات إلى زيادة مطردة في عدد الوحدات التي يتم تناوبها وانخفاض في تراكم عمليات التناوب المعلقة أو المؤجلة.

وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر، كان قد تم إنجاز 77 في المائة من عمليات التناوب المقررة في النصف الثاني من عام 2020، وكانت نسبة 21 في المائة من عمليات التناوب جارية ولم يؤجل سوى 2 في المائة. هذه الأرقام تتطابق تماما مع الأرقام السابقة لكوفيد-19. كما تم تطوير ونشر تدريبات التوعية بكوفيد-19 قبل النشر لتزويد جميع حفظة السلام بالمعارف والمهارات اللازمة لحماية أنفسهم وزملائهم من المرض.

ويستند تنفيذ هذه التدابير إلى قوة الشراكات التي تشكل جوهر حفظ السلام. ولا تزال الشراكات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أمراً بالغ الأهمية. وأود أن أحيي هذه البلدان مرة أخرى على تعاونها والتزامها في هذه الظروف الصعبة، وعلى مشاركتها المستمرة والثابتة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الأمانة العامة، وانطلاقا من روح الإصلاحات التي دعا إليها الأمين العام، يواصل فريق المقر

للدعم الميداني المعني بكوفيد-19 المساعدة في تنسيق الدعم الذي نقدمه لعمليات السلام بالتعاون مع إدارة الدعم العملياتي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وأود أن أشكر جميع زملائنا في المقر، وكذلك قيادة وأفراد حفظ السلام في جميع البعثات، على التزامهم المستمر بالتصدي للتحديات التي يشكلها كوفيد-19.

رابعاً، منذ بداية الجائحة، ما فتئت عمليات حفظ السلام تسعى إلى دعم سلطات البلدان المضيفة لاحتواء انتشار كوفيد-19 على الصعيدين الوطني ودون الوطني. فعلى سبيل المثال، قدمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الدعم للسلطات الكونغولية في وضع الإجراءات والسياسات لإدارة تنفيذ تدابير الاستجابة لكوفيد-19، فضلاً عن كفالة الأمن والنقل الجوي لنقل المواد.

ولمكافحة المعلومات المضللة، تستخدم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان محطاتها الإذاعية الخاصة بها لدعم الروايات الوقائعية. كما أنها تسهم في توعية السكان من خلال الحملات والبرامج الإذاعية المكرسة والشراكات مع محطات الإذاعة المجتمعية. وفي بعض الحالات، استضافت تلك البعثات برامج للتعلم عن بعد لتلاميذ المدارس لمواصلة تعليمهم.

وتدعم البعثات أنشطة التمكين الاقتصادي للمرأة وممارستها لأنشطة قيادية لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية للجائحة. وفي سياقات متنوعة مثل أبيي وكوسوفو وجمهورية أفريقيا الوسطى، تدعم البعثات المبادرات المحلية للمنظمات النسائية، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى إنتاج أقنعة الوجه.

وتواصل شرطة الأمم المتحدة في جميع البعثات دعم جهود المستجيبين الأوائل التي تبذلها أجهزة الشرطة الوطنية وغيرها من كيانات إنفاذ القانون لمكافحة انتقال عدوى كوفيد-19 ولاستدامة العمليات مع التخفيف من خطر انتشار الفيروس.

أخيراً، سنحتاج أيضاً إلى توجيه اهتمامنا الجماعي إلى إدارة أثر الجائحة في الأجل الطويل والدور الذي يمكن أن تؤديه عمليات السلام. وخلال العام المنقضي، كان على عمليات السلام أن تتكيف وتبتكر وتستجيب للظروف السريعة التغير. وكان لهذه الجائحة أثر على الاقتصادات الضعيفة والمجتمعات الهشة وأدت إلى نشوء مخاطر سياسية وأمنية إضافية في ظل أوضاع صعبة أصلاً. وتسعى عمليات حفظ السلام إلى استباق هذه المخاطر المتغيرة من خلال استكشاف الآفاق في الأجل الطويل، بغية الإعداد لها على نحو أفضل.

وسنحتاج أيضاً إلى مواصلة استخلاص الدروس من الجائحة وفهم أثرها على عمليات السلام حتى يمكن تعزيز الممارسات الجيدة ومحاكاتها. ونرى بالفعل أن تعزيز التنسيق بين المقر والبعثات الميدانية ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً والدول الأعضاء والمنظمات الدولية الشريكة يؤدي دوراً رئيسياً في هذا الصدد. وقد أصبحت أهمية إشراك المرأة ومشاركتها أكثر إلحاحاً. وفي هذه المجالات وغيرها، سنواصل الاستفادة من الدروس على مستوى منظومة حفظ السلام.

وعلى الرغم من كل التحديات، فإن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المنبثق عنها ما زالا يوفران إطاراً لاستجابتنا وخريطة طريق لجهودنا الجماعية لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونواصل العمل في جميع مجالاتها ذات

الأولوية مع تكييف تنفيذها مع القيود التي تفرضـــها الجائحة. ونجري حالياً تقييماً للتقدم المحرز ونحدد التحديات المتبقية أو الجديدة التي يتعين التصدي لها ونعدّل إجراءاتنا على هذا الأساس.

إن جائحة كوفيد-19 تشـــكل اختباراً لالتزامنا الجماعي بالســـلام والأمن الدوليين. وأود أن أحيي شجاعة ومثابرة النساء والرجال الذين يخدمون في عمليات السلام، من أفراد نظاميين ومدنيين على حد سواء، والذين يواصلون إظهار التفاني والالتزام والتضامن مع السكان الذين يخدمونهم في هذه الظروف العصيبة.

وفي ظل هذه الظروف، فإننا ممتنون على دعم المجلس القوي والثابت لحفظ السلام، والذي لا غنى عنه في الوقت الذي نواصل فيه مواجهة التحديات غير المسبوقة التي يفرضها كوفيد-19.

المرفق الثالث

إحاطة مقدمة من وكيل الأمين العام للدعم العملياتي، أتول كهاري

إن الهدف من إدارة الدعم العملياتي هو تزويد عملياتنا الميدانية بما يلزمها من ضمانات وأدوات ودعم لمواصلة الاضطلاع بولاياتها.

وقد قمنا بتفعيل سلاسل التوريد لدينا واتخذنا تدابير استباقية لدعم الميدان بالإمدادات والتجهيزات ومعدات الحماية الشخصية. وتم شراء أكثر من 4 ملايين من معدات الوقاية الشخصية ومعدات وحدات العناية المركزة وتوزيعها على البعثات الميدانية، إلى جانب 35 آلة اختبار و 000 150 مجموعة من مجموعات مواد اختبار الأجسام المضادة.

وتم تحسين المرافق الطبية في جوبا وغوما بإضافة أكثر من 30 من الموظفين الطبيين وتزويدهم باختبارات التفاعل البوليميري المتسلسل وقدرات وحدات العناية المركزة. ويوفر زملاؤنا في مجال الصحة العامة مواد توجيهية وتدريبية للميدان. ويشمل ذلك التدريب السابق للانتشار بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) للأفراد النظاميين، وهو متاح أيضاً كتطبيق، والتدريب على عملية العلاج الموحدة لمرضى كوفيد-19، وتبادل أفضل الممارسات بشأن إدارة حالات كوفيد-19، والتدريب على معايير منظمة الصحة العالمية المتعلقة باستعداد المستشفيات لمواجهة الأوبئة.

وقد قمنا بجولات تفقدية إلكترونية شملت ما مجموعه 22 محطة عمل و 43 من ترتيبات المعيشة للوحدات و 83 عيادة ومستشفى – موزعة على 11 بعثة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومكتب الأمم المتحدة لتنفيذ الدعم في الصومال.

ونبذل قصارى جهدنا لتوفير حلول بسيطة ولكن فعالة للحد من خطر انتشار المرض، مثل مرافق غسل اليدين التي تعمل بالقدم والخيام الداخلية لتنفيذ التباعد الاجتماعي وأوقات الوجبات المتفرقة للجنود وتهيئة صالات الألعاب الرياضية ومناطق الترويح عن النفس لاستخدامها في أغراض الحجر الصحي.

كما اعتمدنا على الابتكار لتقليل التعرض والملامسة. ويستخدم النظام الميداني لتكنولوجيا إدارة الهياكل الأساسية عن بُعد أجهزة استشعار لإدارة البنى التحتية والمرافق الهندسية للبعثات الميدانية عن بعد، مما يقلل من التعرض بشكل عام لكوفيد-19.

وقد نفذت فرقة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة المعنية بعمليات الإجلاء الطبي لكوفيد-19، بقيادة إدارتي، 140 عملية إجلاء طبي حتى الآن في إطار جهد مشترك بين الوكالات وعلى نطاق المنظومة. ويشمل ذلك منظمتين دوليتين غير حكوميتين وأربعا من البعثات السياسية الخاصة وأربعا من كيانات الأمانة العامة الأخرى و 32 من عمليات حفظ السلام و 98 من الوكالات والصناديق والبرامج.

وأُنشئت مراكز إقليمية في نيروبي وأكرا وكوستاريكا والكويت، حيث أصبحت المرافق في نيروبي وأكرا تستقبل الآن أكبر عدد من عمليات الإجلاء الطبي. ونحن ممتنون للبلدان الأوروبية على عمليات الإجلاء الطبي الأولية التي تمت إلى النمسا وبلجيكا وألمانيا وسويسرا وأستراليا وتركيا.

والمناقشـــات جارية مع حكومات الصـــين وكوبا وروســـيا وفييت نام، التي أبدت اســـتعدادها لاستقبال المرضى.

ونعرب عن تقديرنا لإسبانيا لموافقتها على قبول عمليات الإجلاء الطبي، ولفرنسا على استعدادها لقبول أفراد قوات حفظ السلام العسكريين الأجانب في مستشفياتها العسكرية. كما نشكر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شـــرطة، بما في ذلك بوروندي وبيرو ومصـــر والهند، التي فتحت ذراعيها لأفرادها النظاميين لتلقي العلاج في وطنهم.

إن هذه الآلية ناجحة وقد منحت موظفينا وشـــركاءنا الثقة للبقاء والعمل في بعض مراكز العمل الأكثر صعوبة للمنظمة على مستوى العالم.

وتسمح سياسة التناوب بالكشف السريع عن الحالات والقدرة على عزل الموظفين واستبدالهم من دون تأخير. وقد تم اكتشاف حالات في مرحلة ما قبل النشر بين أفراد نظاميين قبل وصولهم إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب الســـودان ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصـــومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد صُـــممت الاتفاقات طويلة الأجل الجديدة لاســـتئجار طائرات والتي بدأ تنفيذها في تموز/يوليه 2020 لخفض تكلفة تحركات القوات بنسبة 15,5 في المائة. ومنذ استئناف عمليات التناوب، شهدنا وفورات كبيرة، بغض النظر عن القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19. كما شـهدنا في المتوسـط انخفاضـا في التكلفة بنســبة 8 في المائة في التحركات التي تتم بموجب ترتيب طلبات التوريد. وقد ثبت أن نقطة الدخول الوحيدة لشـــعبة دعم القدرات النظامية لدينا قيمة للغاية في العمل عن كثب مع البلدان المســـاهمة بقوات وتلك المساهمة بأفراد شرطة لإدارة عمليات التناوب.

ونعمل مع شـــركاء آخرين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، لمنع وتخفيف حدة انتشار كوفيد-19 في مختلف السياقات العملياتية ولتبادل الدروس المستفادة. ونواصل التخطيط للمستقبل.

وقد كلف الأمين العام إدارة الدعم العملياتي بتنســـيق جهود التلقيح على نطاق المنظومة لجميع موظفي الأمم المتحدة ومعاليهم في جميع أنحاء العالم. ويشـــجعني الردود الإيجابية التي تلقيناها على دعوة الأمين العام البلدان المضـــيفة إلى أن تدرج موظفي الأمم المتحدة في برامجها الوطنية للتنفيذ وإلى توفير إمكانية للحصـول على اللقاح، وفقا لإطار أولويات منظمة الصـحة العالمية. وأود أن أشـكر إسـرائيل التي أصبحت أول بلد يقدم الجرعات الأولى لسبعة من حفظة السلام في معسكر عين زيوان.

وفي الحالات التي لا يمكن فيها إيصـــال اللقاح عن طريق البلد المضـــيف، ســـتحدد إدارة الدعم العملياتي ترتيبات بديلة بالتنسيق مع المنسقين المقيمين والمسؤولين المكلفين ونظرائنا في الأمم المتحدة في مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي.

وقد شُكلت مجموعة أصدقاء للبلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بأفراد شرطة للاتفاق على نهج عملي ومتسق وموحد إزاء تلقيح القوات والشرطة. غير أنه وحتى وبينما نمضي قدما في عمليات التلقيح، يجب أن نظل يقظين وأن نواصل في الوقت نفسه تركيزنا على الوقاية وتخفيف حدة انتشار كوفيد-19.

المرفق الرابع

إحاطة مقدمة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك

عندما قدمت إحاطة لمجلس الأمن لآخر مرة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وذلك بمشاركة وكيلة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام لاكروا، في أيلول/سبتمبر (انظر S/2020/897)، حذرت الأعضاء من أن أكثر البلدان هشاشة وتضررا من النزاعات في العالم ستكون الأشد تضررا من الفيروس وآثاره الثانوية. ولا يزال الأمر كذلك.

وكما قالت السيدة ديكارلو والسيد لاكروا، فإن الجائحة تعوق قدرتنا على حل النزاعات وإنهائها. وهذا بدوره له عواقب إنسانية كبرى، حيث أن معظم الناس الذين يحتاجون إلى مساعدتنا يعيشون في بيئات نزاع.

قبل عشرة أيام، اجتاز العالم العلامة الفارقة القاتمة المتمثلة في وفاة مليوني شخص جراء كوفيد-19. وتأكد أن ما يقرب من 98 مليون شخص قد أصيبوا بالفيروس في جميع أنحاء العالم. ويعيش 24 مليون نسمة، أي ما يقرب من ربع المصابين، في بلدان تواجه أزمات إنسانية أو أزمات لاجئين. وهذا غيض من فيض. فمعظم الحالات لا تزال غير مُبلغ عنها. ومن الواضح أن العديد من البلدان الفقيرة في خضم موجة أخرى خطيرة. وستجعل السلالات الجديدة الأشد عدوى الأمر أسوأ.

إن التقدم الملحوظ في مجال اللقاحات يدل على السبيل للخروج، ولكن لن يكون أحد آمناً حتى يصبح الجميع في مأمن، ويعرضنا احتمال أن تكون أكثر البلدان هشاشة في نهاية طابور طويل يتحرك ببطء للحصول على اللقاح جميعاً للخطر.

ولا تزال الآثار الثانوية للفيروس أشد فتكا. ففي هذا العام، نقدر أن 235 مليون شخص سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية – وهو ما يزيد بنسبة 40 في المائة عن العام الماضي، ويُعزى ذلك بالكامل تقريبا إلى كوفيد-19. وأسوأ انكماش اقتصادي عالمي منذ 90 عاما يتجلى كأسوأ ما يكون في أفقر البلدان وأكثرها هشاشة. وربما تفقد بلدان كثيرة عقدا أو أكثر من النمو المتحقق في دخل الفرد. ويلوح شبح التخلف عن سداد الديون السيادية في الأفق. والفقر المدقع آخذ في الازدياد لأول مرة منذ 20 عاما.

ويقترن بكل ذلك زيادة حادة في انعدام الأمن الغذائي. وهناك مجاعات متعددة تلوح في الأفق. والخدمات العامة تختفي. وفي أكثر من 20 بلدا يتواجد فيها مكتبي، يترك توقف حملات التحصين الروتينية ملايين الأطفال عرضة للإصابة بأمراض فتاكة مثل الحصبة والكوليرا. كما أن إغلاق المدارس يجعل الأطفال أكثر عرضة للزواج أو التجنيد في الجماعات المسلحة. ومن المتوقع أن يزداد عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بمقدار 24 مليون طفل بسبب الجائحة. والنساء والفتيات هن الأشد تضررا. وهن أول من يفوت الوجبات ويمثلن 70 في المائة من الجياع في العالم. وما زال العنف الجنساني ينتشر، مما يتسبب في تفشي جائحة عنف موازية فتاكة ناجمة عن سلوك الرجال. ولذلك، فإن الصورة بالنسبة لأشد الناس ضعفا في العالم قاتمة.

أريد أن أقول بضع كلمات عن كيفية تصدي منظومة العمل الإنساني لكوفيد-19. في عام 2020، قدمت الوكالات الإنسانية مساعدات منقذة للحياة إلى ما يقرب من 100 مليون شخص.

ومن خلال خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19، جمعنا ما يقرب من 4 بلايين دولار بفضل المساهمات السخية من 160 مانحا. وبهذه الأموال، تمكنا من نقل أكثر من 000 26 من العاملين في المجالين الصحي والإنساني وأكثر من 000 118 متر مكعب من البضائع بالغة الأهمية فيما يتعلق بكوفيد-19 ومن الوصول إلى 74 مليون شخص بإمدادات وخدمات المياه والصرف الصحي الحيوية ومن توفير الرعاية الصحية الأساسية لـ 75 مليون امرأة وطفل ومن مساعدة أكثر من 33 مليون شخص من اللاجئين والمشردين داخليا وطالبي اللجوء المتضررين من الجائحة.

ولكن أصبح الوصول إلى الناس أصعب. ويجب بذل المزيد من الجهود لتحسين إمكانية الوصول إلى أضعف الفئات ولضمان سلامة وأمن العاملين في المجالين الإنساني والصحي. وبينما تمكنت دوائر العمل الإنساني من مواصلة تقديم المساعدة وزيادتها إلى مستوى لم يسبق له مثيل، فإن هذا الجهد قد تجاوزه تزايد حجم الأزمة. وألتمس مساعدة مجلس الأمن في ثلاثة مجالات.

أولاً، نحن بحاجة إلى تمويل فوري وسخي من أجل "اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2021" التي نشرناها في الشهر الماضي. وفي عام 2021، تحتاج منظومة العمل الإنساني التي تنسقها الأمم المتحدة إلى 35 بليون دولار لتصل إلى 160 مليون شخص. ونحن بحاجة إلى تمويل إضافي إذا أردنا أن نتجنب بعض أسوأ السيناريوهات التي تلوح في الأفق.

ثانيا، يجب على المساهمين في المؤسسات المالية الدولية أن يفعلوا المزيد لتعزيز الدعم الذي تقدمه هذه المؤسسات لأضعف أعضائها. ومن المذهل بالنسبة لي أنه من إجمالي مبلغ 110 بلايين دولار تعهدت به المؤسسات المالية الدولية منذ آذار/مارس، لم تتجاوز المبالغ الموجهة إلى البلدان منخفضة الدخل 11,7 بليون دولار، أي بنسبة 10 في المائة فقط. ولم يتم صرف سوى 7 بلايين دولار فعليا، أي بواقع نحو 10 دولارات للشخص الواحد.

ثالثا، نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان وصول اللقاحات إلى أشد الناس ضعفا في العالم. وينبغي للبلدان أن تزيد دعمها لإمكانية الوصول إلى مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. وبينما تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن تلقيح مواطنيها، ينبغي لها أن تنظر أيضا في توجيه الجرعات الفائضة عن طريق مرفق كوفاكس. والأمر لا يتعلق بالكرم ولكن بالمصلحة الذاتية للبلدان الأكثر ثراء. ويشير تحليل جديد أوردته صحيفة "نيويورك تايمز" أمس إلى أن قيام البلدان الغنية بتلقيح مواطنيها بحلول منتصف العام، ولكن مع استبعاد البلدان الفقيرة إلى حد كبير، يمكن أن يؤدي إلى تراجع الاقتصاد العالمي بمقدار 9 تريليونات دولار، وإلى أن البلدان الغنية نفسها ستتكبد قرابة نصف هذه التكاليف.

ويجب على الحكومات الوطنية أيضا أن تفي بمسؤوليتها عن أن تدرج في خططها الوطنية للتلقيح جميع السكان المعرضين لخطر كبير داخل أراضيها، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة من غير الدول.

ويجب علينا أيضاً أن نضمن عدم تمويل اللقاحات الخاصة بكوفيد-19 في أفقر البلدان على حساب الأنشطة الأخرى المنقذة للحياة. وإذا تم تحويل الأموال من التحصين الروتيني أو الإنقاذ من المجاعة أو غيرها من الخدمات الصحية لدفع ثمن لقاح كوفيد-19، فإن النتيجة ستكون هي زيادة الخسائر في الأرواح بدلا من التقليل منها. ولدينا أسباب للأمل. إن السرعة التي تم بها تطوير اللقاحات الفعالة إنجاز تاريخي للبشرية. ولكننا شهدنا أيضا فشلا خطيرا في اتخاذ إجراءات كافية لمساعدة أكثر بلدان العالم ضعفا. وستكون الأشهر الستة المقبلة حاسمة. إن قرارات اليوم ستحدد مسارنا لسنوات قادمة.

المرفق الخامس

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل: بالصينية]

تشكر الصين وكيلة الأمين العام ديكارلو، ووكيل الأمين العام لاكروا، ووكيل الأمين العام كهاري، ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطاتهم.

وفي تموز/يوليه من العام الماضي، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2532 (2020)، الذي يدعم مبادرة الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي ويدعو إلى اتباع نهج محوره الناس في مكافحة جائحة فيروس كورونا. ويحدد القرار اتجاها لصون السلم والأمن الدوليين في سياق الجائحة. وحتى الآن، أيد أكثر من 180 بلدا المبادرة العالمية لوقف إطلاق النار، وأُحرز تقدم كبير بشأن الأوضاع في ليبيا والسودان وبلدان أخرى. ولكن للأسف، حتى في ظل تأثير الجائحة، لا تزال بعض النزاعات مستمرة. وبعض البلدان التي توقف فيها القتال في السابق، تشهد مرة أخرى حالة اضطراب.

إن عام 2021 حاسم الأهمية في مكافحة هذا الجائحة على الصعيد العالمي. وينبغي لمجلس الأمن أن يغتنم هذه الفرصة للتعجيل بتنفيذ القرار 2532 (2020)، وأن يسعى إلى تعزيز وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وأن يتحد لمكافحة الجائحة.

أولا، نحن بحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل وقف إطلاق النار ووقف أعمال العنف. ولا أحد ينتصر في النزاعات المسلحة في سياق الجائحة. ونظرا لأن الفيروس عدو مشترك، ينبغي لجميع أطراف النزاعات أن توقف الأعمال العدائية بدون قيد أو شرط، وأن تترك ساحة المعركة المحتدمة بالقتال، وأن تحشد قواها في الخط الأمامي لمواجهة الجائحة. وينبغي للأمم المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة لمتابعة التنفيذ في الوقت المناسب، وأن تكثف مساعيها الحميدة من أجل إيجاد حيز أكبر للتسوية السياسية.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تنسيق الوقاية من الجائحة ومكافحتها وعمل الأمم المتحدة في الميدان. وتهدف تدابير التخفيف من وطأة الجوائح وحفظ السلام والعمل الإنساني إلى إنقاذ الأرواح وينبغي أن يجري تنفيذها بطريقة متكاملة. وينبغي أن نواصل مساعينا الدبلوماسية، والحوار والتنسيق، وأن نحافظ على الزخم اللازم للتسوية السياسية لمشاكل البؤر المتوترة. ومن الضروري تحقيق الاستقرار في سلسلة الإمداد، وضمان إيصال الإمدادات الإنسانية، وتحسين حماية سلامة وصحة موظفي الأمم المتحدة في الميدان. وينبغي للأمانة العامة والبلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات أن تعزز الاتصالات وتضع خطة مجدية لتطعيم الموظفين الميدانيين في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، ينبغي أن نزيد الدعم المقدم للبلدان التي تعاني من النزاعات من أجل مكافحة الجائحة. وهذه البلدان هي الحلقة الضعيفة في المكافحة العالمية لهذه الجائحة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من دعمه لتلك البلدان، وأن يزيد من تقديم المعونة وتبادل الخبرات، وأن يعزز بناء القدرات حتى يمكن الحصول على اللقاحات في البلدان المتضررة من النزاعات وبتكلفة معقولة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تسعى تلك البلدان أيضا إلى تهيئة الظروف التي تتيح للمجتمع الدولي دعم مكافحة هذه الجائحة.

رابعا، ينبغي رفع الجزاءات الانفرادية في أقرب وقت ممكن. فهذه الجزاءات تنتهك القانون الدولي، وتقوض بشكل خطير قدرة البلدان المعنية على الحصول على الموارد اللازمة لمكافحة الجائحة، وتعرض

حياة المدنيين الأبرياء وصـــحتهم للخطر، وتؤدي إلى عواقب إنســـانية خطيرة. ونحث البلدان المعنية على الاستجابة للدعوة الدولية إلى الرفع الفوري للجزاءات الانفرادية غير القانونية.

والوحدة والتعاون هما أقوى الأســـلحة في مكافحة الجائحة. ويجب أن يســـتند نهجنا إلى العلم والحقائق. إن تعددية الأطراف هي أكثر الطرق فعالية. ولن يؤدي تسييس الجائحة إلا إلى الدمار الناجم عن الفيروس وزيادة انتشـــاره ولن يقدم أي حل. وتأمل الصـــين بإخلاص أن يبدأ مجلس الأمن بداية جديدة في العام الجديد، وأن يتبع الاتجاه الصـــحيح في مكافحة الجائحة، وأن يكون قدوة يحتذى بها بتعزيزه الثقة في المكافحة العالمية لهذه الجائحة وتوفير الزخم اللازم لها.

وقد حققت الصين حكومة وشعبا، من خلال بذلهما جهودا مضنية، إنجازا استراتيجيا كبيرا في مكافحة الجائحة. وقد أطلقنا أكبر عملية إنسانية عالمية طارئة في تاريخ الصين الجديدة، حيث قدمنا المساعدة لمكافحة الجوائح إلى أكثر من 150 بلدا و 10 منظمات دولية، وأرســـلنا 36 مجموعة من الخبراء الطبيين إلى 34 بلدا من البلدان المحتاجة. وقد قدمت الصـــين، باعتبارها أكبر منتج للإمدادات الطبية، أكثر من 220 بليون قناع و 2,3 بليون بدلة واقية وبليون مجموعة مواد اختبار لبلدان في العالم. وتشـــكل اللقاحات أداة هامة لمكافحة الجائحة. ولدى الصـين بالفعل لقاح واحد يسـتخدم بموافقة مشـروطة والعديد من اللقاحات الأخرى التي هي في طور التجارب السـريرية في مراحل مختلفة. ورغم الطلب الهائل على اللقاحات داخل الصـــين، فإننا نقدم الدعم والمساعدة في حدود قدراتنا إلى بلدان أخرى، ولا سيما البلدان النامية، بطرق مختلفة. وحتى الآن، تستخدم العديد من البلدان اللقاحات الصينية. وبالإضافة إلى ذلك، انضمت الصين إلى مرفق كوفاكس التابع لمنظمة الصحة العالمية لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وهي تدعم بنشاط مجموعة العشرين في تعزيز التعاون الدولي بشأن اللقاحات. وسنواصل النهوض بالتوزيع المنصف للقاحات، ونسعى جاهدين إلى جعل اللقاحات سلعة عامة يمكن الوصول إليها بتكلفة ميسورة لشعوب جميع البلدان.

المرفق السادس

بيان البعثة الدائمة لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أولاً، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على عرضهم العام للموضوع.

عندما حاولت إستونيا لأول مرة إثارة مسألة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في مجلس الأمن في شهر آذار/مارس 2020، كانت الأرقام كما يلي: 000 413 حالة مؤكدة وأكثر من 000 18 حالة وفاة. وذلك وفقا لمنظمة الصحة العالمية حتى تاريخ 25 آذار/مارس 2020. وإذا انتقلنا بعد ذلك زمنيا حتى لأقل من عام، بل 10 أشهر فقط، فإن الأرقام هي كالتالي: أكثر من 100 مليون حالة إصابة، وأكثر من مليوني حالة وفاة. ويمثل ذلك زيادة بنسبة تزيد عن 000 24 في المائة في الحالات المؤكدة وأكثر من 000 11 في المائة في حالات الوفاة.

وهذه حالة لم يسبق لها مثيل بالنسبة لنا جميعا، مما يعني أنه يجب علينا أن نكون أكثر تعاونا من أي وقت مضى لكي نتجاوز الجائحة بأقل قدر ممكن من الضرر. ومن أجل ذلك، نحن بحاجة إلى تعددية أطراف قوية، ونشعر بأن لدينا الزخم للقيام بذلك. ويجب أن يبدي مجلس الأمن قوة ووحدة في التعامل مع الآثار الأمنية المترتبة عن الجائحة.

وتظل إستونيا تشدد على أن تتبع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة معايير السلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني. ويجب توجيه الموارد الأكبر، خلال مكافحة هذه الجائحة، إلى التصدي للفيروس لا إلى مهاجمة المنظمات الصحية أو المواطنين على الإنترنت. ونكرر هنا كذلك تأييدنا لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وذلك على الرغم من أن استجابتنا العالمية لهذه الجائحة قد أضعفتها الاستخدامات الخبيثة لوسائل الفضاء الإلكتروني. فقد أدى كوفيد-19 إلى ظهور اتجاه تصاعدي في جرائم الفضاء الإلكتروني، وفقا لوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون. ووجهت العديد من الهجمات إلى المؤسسات الصحية. يجب علينا أن نتصدى للهجمات الإلكترونية ضد المستشفيات، التي يمكن أن تشكل تهديدا مباشرا لحياة البشر، وأن ندينها. وينبغي للبلدان أن تتخذ خطوات لتعزيز سيادة القانون في الفضاء الإلكتروني والحد من الأنشطة الخبيثة ضد القطاع الصحي.

ويجب ألا نشتت تركيزنا. إن استخدام كوفيد-19 ذريعة لرفع الجزاءات أمر مضلل. فكثيرا ما يلقى اللوم على الجزاءات لسوء إدارة الموارد من قبل الحكومات التي لا ترغب في تحمل المسؤولية عن أفعالها أو إخفاقاتها. والجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي محددة الأهداف ولا تعرقل مكافحة الجائحة إذ أنها وجزاءات الأمم المتحدة تشمل إمكانية تطبيق إعفاءات للأغراض الإنسانية. فالجزاءات المحددة الأهداف ليس لها دور في مدى نجاح بلد ما في التعامل مع الجائحة.

إننا نعلم أن الجائحة وعواقبها تؤثر سلبا بشكل متزايد على حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وكذلك على الحيز المدني. إن تقليص حيز حقوق الإنسان وتقييد الحيز المدني بذريعة كوفيد-19 أمر غير مقبول.

وأخيرا وليس آخرا، تكرر إستونيا تأكيد دعمها لضمان الحصول على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية على الصعيد العالمي لمواجهة كوفيد-19، على النحو المبين في القرار الجامع بشأن كوفيد-19 في الجمعية العامة (قرار الجمعية العامة 74/307).

المرفق السابع

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالفرنسية]

بداية، أشكر تونس على تنظيمها جلسة اليوم. لقد حان الوقت بالفعل – بعد مرور أكثر من ستة أشهر على اتخاذ القرار 2532 (2020) بناء على مبادرة من بلدينا – لتقييم ما أحرز، ولكن أيضا وقبل كل شيء، للانخراط جماعيا في تسريع تنفيذ القرار.

كما أشكر روزماري ديكارلو، وجان – بيير لاكروا ومارك لوكوك وأتول كهاري على إحاطاتهم. إنها دليل على أن منظومة الأمم المتحدة بأسرها قد عبئت للتصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وأود أن أشيد بالعمل الممتاز الذي اضطلعت به جميع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة في نيويورك وفي الميدان.

إن وقف الأعمال العدائية قبل كل شيء شرط لا غنى عنه لمكافحة الجائحة بفعالية. وعلى الرغم من أنه قد أشير إلى إحراز بعض التقدم، لا سيما في ليبيا مع إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار، وعلى الرغم من أن أكثر من 180 بلدا يؤيد نداء الأمين العام، فإن الحالة، كما رأينا، لا تزال غير مستقرة في العديد من البلدان. ففي سورية واليمن ومنطقة الساحل، لا يزال السكان المدنيون يدفعون ثمنا باهظا.

وكما أشار السيد لاكروا، يضطلع ذوو الخوذ الزرق بعمل رائع في ظروف بالغة الصعوبة. ويجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن ندعم عمليات حفظ السلام ونمكنها من تنفيذ ولاياتها بالكامل برغم هذه الجائحة. وعلينا كذلك أن نفكر في كيفية أخذ أفراد حفظ السلام في الاعتبار في استراتيجيات التطعيم.

وقد قلنا عدة مرات أنه: يجب أن يكون اللقاح ضد كوفيد-19 منفعة عامة عالمية ومتاح للجميع ونحن ندعم مبادرة كوفاكس دعما تاما. سيكون الحصول العالمي على هذا اللقاح بمثابة اختبار لتعددية أطراف جديدة تجمع بين الدول والشركات الخاصة.

وعلى الصعيد الإنساني، فإن الحالة التي عرضها علينا السيد لوكوك للتو تبعث على الانزعاج: فلم يسبق أن كانت أعداد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المعونة الإنسانية بهذا الارتفاع على الإطلاق. لقد دفعت الجائحة بأكثر من 88 مليون شخص إلى براثن الفقر، ويعاني الآن أكثر من 270 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد. إن علينا مسؤولية جماعية لمنع عودة المجاعة، ولا سيما في اليمن.

ومن الضروري دعم تنفيذ خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية العالمية لكوفيد-19، فضلا عن تمويل مختلف خطط الاستجابة الإنسانية. وستواصل فرنسا القيام بذلك وستزيد من مستوى مساعداتها الإنسانية إلى 500 مليون يورو في عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون المعونة الإنسانية إحدى أولويات الرئاسة الفرنسية لمجلس الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 2022. كما أتاح الاتحاد الأوروبي نقل أكثر من 700 1 من العاملين في المجالين الإنساني والطبي وأكثر من 200 1 طن من المعونة من خلال جسر جوي إنساني.

لقد صاحب هذه الجائحة زيادة في الهجمات على العاملين في المجالين الإنساني والطبي، وهذا أمر غير مقبول. يجب تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة. ولن نتوقف عن تكرار أن احترام القانون الدولي

الإنساني أمر غير قابل للتفاوض. إنني لا أفكر في حماية العاملين في المجالين الإنساني والطبي فحسب، بل وكذلك في ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ومن دون عوائق.

فيجب علينا كذلك أن نكثف جهودنا للحد من الآثار السلبية وغير المتناسبة للجائحة، ولا سيما على النساء والشباب والفتيات واللاجئين والمشردين. من الضروري تمكينهم من المشاركة الكاملة في تصميم وتنفيذ الاستجابة للجائحة. وإذ أن فرنسا أكثر تصميما من أي وقت مضى، فإنها ستنظم منتدى جيل المساواة، بشراكة مع المكسيك وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في النصف الأول من عام 2021.

وأخيرا، يجب تعزيز البنية الصحية العالمية حول منظمة الصحة العالمية. فيجب بوجه خاص تعزيز دور منظمة الصحة العالمية في التنسيق والتأهب والتصدي للأزمات الصحية في المستقبل ويجب الارتقاء بنظام الإنذار ويجب تعزيز تنفيذ اللوائح الصحية الدولية ويجب إنشاء آلية للتحقيق في الأزمات.

وقد أبرزت الأزمة الصحية الحالية كذلك الحاجة إلى معلومات موثوقة وقائمة على أساس علمي عن الصلات بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة. ولهذا السبب نؤيد تأييدا تاما إطلاق مجلس الخبراء الرفيع المستوى المعني بنهج الصحة الواحدة من قبل رؤساء منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ونأمل أن يتسنى تكوين المجلس الرفيع المستوى قبل اجتماع جمعية الصحة العالمية المزمع عقده في أيار/مايو 2021.

فليس هناك وقت لنضيعه. ويجب أن نكثف جهودنا بشكل جماعي لتمكين التنفيذ الكامل للقرار 2532 (2020). ويمكن لأعضاء المجلس أن يعولوا على دعم فرنسا الكامل.

المرفق الثامن

بيان نائب الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ناغاراج نايدو كاكانور

أشكر جميع مقدمي الإحاطات على آرائهم الثاقبة بشأن مختلف أبعاد التحديات التي نواجهها اليوم بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ونغتنم هذه الفرصة لمواصلة حوارنا على سبيل متابعة القرار 2532 (2020).

ونعرب عن أعمق تعازينا لجميع من فقدوا أقاربهم بسبب كوفيد-19 في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الأمم المتحدة قاطبة. ونشيد بعمل حفظة السلام والعاملين في الخطوط الأمامية والعاملين في مجال الرعاية الصحية، فضلا عن الشركاء في المجال الإنساني، للمساعدة في خطط التصدي لكوفيد-19.

وفي حين أن الجائحة لا تزال منتشرة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، بدأ عام 2021 على نحو إيجابي إذ انطلقت عملية التطعيم في العديد من البلدان. ولكن ما من أحد في مأمن من الجائحة حتى يصير الجميع في مأمن منها. وينبغي أن نسعى إلى العمل من أجل جعل اللقاح متاحاً للجميع، وعلى أساس منصف وبأسعار معقولة.

والهند، بوصفها أكبر بلد منتج للقاحات في العالم، تفي بالتزامها بجعل قدرتها على إنتاج اللقاحات وإيصالها متاحة لفائدة البشرية جمعاء. وقد مُنح لقاحان الموافقة بالفعل للاستخدام الطارئ في الهند. ونعتزم تطعيم حوالي 300 مليون مواطن في الأشهر الستة الأولى.

وقمنا بالفعل بنقل أكثر من 6 ملايين جرعة جوا إلى تسعة بلدان في المرحلة الأولى كمساعدة على شكل منحة. كما نقوم بالإمدادات التعاقدية إلى مختلف البلدان بصورة تدريجية. وسنقوم أيضاً تدريجياً بتزويد مرفق كوفاكس التابع لمنظمة الصحة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الهند أيضاً التدريب إلى العديد من البلدان الشريكة لتعزيز قدراتها السريرية وقدراتها على إدارة اللقاحات.

وقد أدى هذا الوباء، من ناحية، إلى تعطيل تدفقات المعونة الإنسانية، كما هدد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال التنمية وبناء السلام. وفي الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات التي تعاني من ضعف مؤسسات الحوكمة وتعثر النظم الصحية، كان لهذا الوباء أثر مدمر على الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والمعوقين. كما سلط الوباء الضوء على أوجه الضعف التي تعاني منها الدول في التصدي للتهديدات التي يشكلها سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وحملات التضليل والفرص المحتملة لمكافحة الإرهاب البيولوجي والهجمات الإلكترونية على الهياكل الأساسية الحيوية.

وكانت الدعوة النبيلة التي أطلقها الأمين العام لوقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي وقف جميع النزاعات المسلحة لمدة 90 يوما لأسباب إنسانية نابعة من روح حسن النية. بيد أن العديد من عمليات وقف إطلاق النار التي أُعلن عنها في أعقاب ذلك النداء لم يتم التفاوض بشأنها، وعلى هذا النحو انتهت صلاحيتها أو انهارت في بعض الحالات. وفي حالات النزاع، لم نشهد أي توقف للقتال، وفي بعض الحالات، اشتدت حدة النزاعات. ومن المهم الاستجابة لنداء الأمين العام. وفي هذا السياق، نكرر دعوتنا إلى وقف شامل لإطلاق النار في أفغانستان.

وفي ذروة وباء كوفيد-19، استجابت الهند لنداء الأمين العام وطورت المرافق الطبية لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في غوما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جوبا في جنوب السودان. كما قدمت الهند المساعدة لأكثر من 150 بلداً من خلال الإمدادات الصحية والطبية العاجلة. وتعهدنا بمبلغ 15 مليون دولار لتحالف غافي للقاحات وتشغيل صندوق الطوارئ لمكافحة كوفيد-19 لجيراننا، بمساهمة أولية قدرها 10 ملايين دولار. وبروح التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة الذي تبلغ قيمته 150 مليون دولار، قمنا بالاستجابة لطلبات الدول الأعضاء للحصول على المساعدة المتصلة بمكافحة كوفيد-19.

وبينما أطلقت بلدان مثل الهند حملات للتطعيم وساعدت بلدانا أخرى خلال الوباء، فإن هناك بلدانا تواصل التحريض على الإرهاب وتتمادى في خطاب الكراهية وحملات التضليل الواسعة النطاق. وبينما نعمل مع الأوساط العلمية والطبية والصناعية والأكاديمية لإيجاد حلول لـــ كوفيد-19، فإن هذه الدول التي ترعى الإرهاب على النحو المعترف بها عالمياً تستخدم هذا الوباء لتكثيف أنشطة التجنيد والتسلل لنشر سم الإرهاب. ويتعين على المجتمع الدولي أن يحاسب تلك البلدان على أعمالها. ويسرنا أن القرار 2532 (2020) أقر بصورة مستبصرة بالتهديدات التي تشكلها الدول الراعية للإرهاب وضمن ألا تنطبق دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي على الأفراد والكيانات الإرهابية المدرجة في قوائم مجلس الأمن.

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أنه على الرغم من التحديات العديدة التي تواجه بعثات حفظ السلام بسبب الوباء، قامت هذه البعثات بتكييف وتحديث خططها الطارئة لضمان سلامة أفرادها وحماية قدرتها على مواصلة العمليات الحيوية، وبالتالي مواصلة تنفيذ ولاياتها. ويتعين على المجلس أيضا أن يعترف بتضحيات حفظة السلام لدينا، لا سيما في حالات البعثات الصعبة التي مُددت فيها مدة الخدمة. ويسرنا أيضا أن نلاحظ أنه على الرغم من القيود اللوجستية الشديدة والقيود المالية، عقدت لجنة بناء السلام سلسلة من المشاورات الافتراضية مع البلدان والمناطق المتضررة من كوفيد-19.

وإذ يواصل العالم التصدي للوباء، ينبغي لمبادرات المجلس بشأن مكافحة كوفيد-19 أن تتجاوز حدود النزاعات وأن تسهم في تحقيق التماسك الاجتماعي العالمي. وينبغي أن يتبع المجلس نهجا يتمحور حول الإنسان للتصدي للوباء. وقد أدى نقص التمويل اللازم للإغاثة في حالات الطوارئ وتعقيدات الوباء إلى تقريب بعض السكان الأكثر احتياجا في العالم من ظروف المجاعة. وينبغي للجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني المحافظة على ما تقدمه من دعم وشراكات خلال الأزمة.

وعلى سبيل الأولوية، يجب على المجلس أن يعمل على دعم المبادرات التي تضمن انتعاشا آمنا ومستداما للاقتصادات في حالات النزاع، ويكفل التوزيع السريع والمنصف للقاحات والعلاجات بين أكثر السكان حرمانا في البلدان التي تعاني من النزاعات. كما ينبغي لنا أن نضع نظاما شاملا يوفر التطعيم المبكر لأفراد حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني لدينا وغيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية للأمم المتحدة، ويضمن إمكانية الوصول الآمن والمأمون للجهات الفاعلة في المجال الإنساني .

المرفق التاسع

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أشكر الرئاسة التونسية على عقدها لمناقشة اليوم الهامة، وأود أن أتقدم بالشكر الخاص لجميع كل مقدمي الإحاطات الممتازين لدينا هذا الصباح.

عندما اتخذ مجلس الأمن أخيرا القرار 2532 (2020)، في تموز/يوليه من العام الماضي، كان العالم قد عانى بالفعل من ستة أشهر طويلة من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي بلدان كثيرة، بدا حينئذ أن نهايته قريبة. لكن الأسوأ في هذه الأزمة، التي فشل العالم في الإعداد لها، لم يأت بعد. ولنكن واضحين: يواجه الكثيرون الآن أحلك الأيام.

وفي جائحة كوفيد-19، على غرار تغير المناخ، قد نشهد جميعاً نفس العاصفة، ولكن الكثيرين منا يواجهونها بطرق مختلفة. فقد كانت آثار الوباء وستظل أشد بكثير على الذين يعيشون في بلدان في حالات النزاع أو على وشك مواجهة النزاع.

وبينما تقود منظمة الصحة العالمية الاستجابة العالمية على النحو المناسب، فإننا مقتنعون بأن مجلس الأمن لا يمكنه أن يتجاهل التهديد الذي يشكله الوباء على السلام والأمن. فقد أدى وباء كوفيد-19 إلى زيادة الفقر وعرقلة التعليم وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. وأضعف الاقتصادات والثقة في المؤسسات العامة. ونعلم جميعا أن هذه العوامل يمكن أن تؤدي إلى نشوب النزاعات أو تفاقمها. ونرى أن هناك ثلاثة مجالات رئيسية يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذ فيها إجراء، بل ينبغي له أن يفعل ذلك.

أولا، يمكننا أن نتخذ إجراء الآن لمنع نشوب النزاعات الناجمة عن تفاعل هذه الأزمة الصحية مع أوجه الهشاشة القائمة أصلا. وهذا يعني التنفيذ الكامل للقرار 2532 (2020). وكما رأينا في ليبيا، فإن وقف العنف يفسح المجال للحوار. كما أنه يحرر الموارد الأساسية لمكافحة الوباء، بما في ذلك للنظم الصحية التي لا غنى عنها لمكافحة الفيروس وتنفيذ برامج التطعيم. وما زالت أيرلندا تؤيد تأييدا كاملا دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي. ونحث جميع أطراف النزاعات على الاستجابة له.

وفي إطار المجلس، يجب أن نستمع إلى التحليل المتعلق بكوفيد-19 الوارد في التقارير المنتظمة للأمين العام، وأن نتصرف على أساسه. ولمنع الأزمات، نحتاج إلى الانخراط في الدبلوماسية الوقائية، والنظر إلى حيثما يؤدي الوباء إلى تفاقم التوترات التي يمكن أن تفضي إلى اندلاع النزاع. وصوت المجلس مهم. وهذا يعني الدعوة إلى نبذ التمييز، بما في ذلك في مجال الوصول إلى الخدمات الصحية. ويجب أن نتحد ضد المعلومات المضللة، وضد خطاب الكراهية والوصم، الذي يستهدف العاملين الصحيين وموظفي الأمم المتحدة أحيانا.

وفي سياقات ما بعد الصراع، علينا ببساطة أن نحمي مكاسب بناء السلام التي تحققت بشق الأنفس. إن إعادة توجيه لجنة بناء السلام لعملها منذ آذار/مارس، مع التركيز على أثر الوباء على البلدان المدرجة في جدول أعمالها، هو مثال نرحب به لتنفيذ القرار بطريقة عملية للغاية. وسيكون ضمان الحصول العادل على اللقاحات الجيدة والآمنة والفعالة ركيزة هامة للانتعاش العالمي وتحقيق الاستقرار في السياقات الهشة.

ثانيا، يجب أن ننظر بعناية في أثر وباء فيروس كورونا على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد تكيفت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل مثير للإعجاب مع التحديات الجديدة التي يطرحها الوباء، بما في ذلك من خلال إعادة تخصيص الموارد، وبعض عمليات التناوب المتأخرة وترتيبات العمل عن بعد. ونشيد بالأمم المتحدة لتمكينها بعثات حفظ السلام من مواصلة عملها، ليس أقله في حماية المجتمعات الضعيفة.

وبوصفنا مساهماً متمرّساً بالقوات، فإننا نعلم أن مشاركة المجتمع المحلي جانب حيوي في حفظ السلام. فقد أوجد هذا الوباء تحديات جديدة أمام حفظة السلام في الوصول إلى تلك الفئات الضعيفة من السكان وحمايتهم. ونعتقد أنه يجب علينا أن نكفل دعم حفظة السلام دعما كاملا وتوفير الموارد الكاملة في تنفيذ ولاياتهم. وعلينا أيضا توخي الحذر إزاء التدابير غير المتناسبة على المستويات المحلية التي تعوق وصول حفظة السلام، وأن نكون متيقظين لخطر المعلومات المضللة. ونرحب بالتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة للمساعدة على حماية حفظة السلام والمجتمعات المحلية التي يعملون معها.

إن حفظة السلام التابعين لنا هم عاملون في الخطوط الأمامية، تماما كما تعمل الجهات الفاعلة في مجال الرعاية الصحية والإنسانية. وينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار ونحن نخطط لطرح اللقاح. ونقدر مناقشة الأسبوع الماضي بشأن تطعيم حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ضد كوفيد-19 وتنفيذ تدابير التناوب الانتقالية، ونرحب باقتراح مجموعة أصدقاء البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بمواصلة مناقشة تلك المسائل.

ثالثا، في حالات الصراع، إذا كان وصول المساعدات الإنسانية يمثل بالفعل تحديا كبيرا، فإن هذا يتفاقم بسبب الوباء. وفي حين أن البلدان فرضت بالضرورة قيوداً على الحركة لمكافحة كوفيد-19، فإن هذه القيود لا ينبغي أن تعوق قدرة العاملين في المجال الإنساني والصحي على الوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليهم. وكان المتضررون من الصراع قبل انتشار الوباء – من المشردين داخليا واللاجئين والعمال المهاجرين – هم الأكثر تضررا خلال هذه الجائحة. ونعلم أيضا أنه كان هناك أثر غير متناسب على النساء والفتيات الأكثر ضعفا، ويساورنا القلق إزاء زيادة العنف القائم على نوع الجنس. وقد دعانا الأمين العام، ومارك لوكوك هذا الصباح، إلى توخي الحذر؛ ولا بد لنا من مطابقة يقظتنا مع المتابعة.

إننا نعيش في أوقات لم يسبق لها مثيل، ونتعامل مع تحديات غير مسبوقة تختبرنا جميعا كل يوم. ولكن هذا لا يعني أن نصبح مجرد مراقبين. والمجلس من واجبه ومسؤوليته في هذه الأوقات أن يتقدم. وحيثما يستمر الصراع، فإن منع انتشار وباء ما، والتخفيف من آثاره وحماية المدنيين يكون أكثر صعوبة من أي وقت مضى. إن تطعيم أشد الفئات ضعفا مسؤولية هائلة على عاتق المجتمع الدولي، ولكن من الواضح أنها مسؤولية يتعين علينا إنجازها. وقد ذكرنا الدكتور مايك ريان، من منظمة الصحة العالمية، بانتظام بأن لا أحد في مأمن حتى نكون جميعا آمنين. وينبغي ألا ندع أحدا يتخلف عن الركب.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماني

أشكر روزماري ديكارلو، وجان – بيير لاكروا ومارك لوكوك وأتول كهاري على إحاطاتهم.

تشـــيد كينيا باتخاذ القرار 2532 (2020) وربطه جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بالســـلم والأمن الدوليين.

كما نحيي بشدة قرار الرئيس جو بايدن بالعودة للانضمام إلى منظمة الصحة العالمية وبذل جهود عالمية تهدف إلى وقف ومنع انتشار كوفيد-19 كجزء من استراتيجيته.

وكينيا فخورة بالمساهمة الملموسة في استمرارية عمل الأمم المتحدة في جميع أنحاء أفريقيا، وهو ما سيمكِنه مرفق الأمم المتحدة – مستشفى نيروبي للعلاج في نيروبي، كما أشار وكيل الأمين العام كهاري في إحاطته. وتم تجهيز المرفق بـــ 150 سريراً، بما في ذلك وحدات العناية المركزة التي تضم 15 سريراً ووحدات عالية الإعالة من 45 سـريراً. وهي شـراكة بين حكومة كينيا والأمم المتحدة ومسـتشـفى نيروبي، وهو أكبر مســتشــفى خاص في كينيا. وســيلبي المرفق احتياجات موظفي الأمم المتحدة في كينيا وأفريقيا وخارجها، والكينيين.

والتزام حكومة كينيا بهذا المشروع يعكس الأهمية التي نتمسك بها في استضافة مقر الأمم المتحدة الوحيد في أفريقيا وجنوب العالم. ونواصـــل العمل مع الأمم المتحدة لتحســـين المرافق والعمليات التي تمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بواجباتها في نيروبي بكفاءة وفعالية.

وأعتقد أن تقييم السيد لوكوك للآثار الاقتصادية للوباء كان ذكيا. وأود أن أوصي بالمزيد من مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين يتناولون هذا الجانب على وجه التحديد، ولا سـيما الصـلة المحتملة بين الأزمات الاقتصادية والسياسية.

ومن الواضـح في سـجلات التاريخ أن الأزمات الاقتصـادية كثيرا ما أثارت نظيراتها السـياسـية وأن أكثر الاضطرابات الاقتصادية وضوحا، وخاصة تلك التي تقلب النظام الاجتماعي رأسا على عقب، قد أدت إلى استمرار انعدام الأمن وحتى انهيار الدولة. والواقع أيضا أن هذا الوباء يسبب ضـغوطا اقتصـادية واسعة النطاق على الصعيد العالمي، لا سيما في البلدان التي تفتقر إلى حيز مالي أو نقدي موسع.

ولذلك، ليس من قبيل المغالاة القول إنه بدون حصـــول البلدان الأكثر هشـــاشـــة على اللقاح، فإن الدمار الذي لحق باقتصـــاداتها نتيجة للوباء قد يؤدي إلى تهديدات للســـلام والأمن على نطاق كبير يفرض على مجلس الأمن اتخاذ إجراء.

ومن المفهوم بالطبع أن تعطي الدول الأولوية لرعاية مواطنيها. ومن خلال بعض المصـــادفة، فإن البلدان التي أخذت زمام المبادرة في إنتاج اللقاحات هي أيضـــا الأكثر تضـــررا. ولذلك، نجد أنه من المفهوم تماما أنها ستركز بقوة على التحدي المحلي، كونها في قبضة حالة طارئة.

ومع ذلك، هناك الآن علامات تنذر بالســـوء على أن نقص التطعيم في مناطق بأكملها من العالم، لفترات طويلة من الزمن، قد يؤدي مع الوقت إلى طفرات تعرضـنا جميعا للخطر، بما في ذلك المخاطر التي تهدد البلدان التي لديها اليوم أكبر وصـول إلى اللقاح. ولأسباب الأمن والصـحة العامة هذه، فإننا نثبط النزعة

القومية للقاحات. إذ أن ذلك يلحق ضررا بالغا بالشعب الذي يُتذرع به نيابة عنه، وعلى طول الطريق يعرض السلام والصحة على مستوى العالم للخطر.

ونحث أعضاء المجلس، بما في ذلك البلدان ذات الموارد والقدرات الصناعية فوق المتوسط، على إظهار القيادة العالمية من خلال كفالة توافر اللقاحات وتحمل تكلفتها عن أكثر البلدان والمناطق هشاشة.

ونعلم أيضاً أن كل بلد وكل منطقة تواجه، إلى جانب هذه الجائحة، تحديات تاريخية تتطلب حلولاً متعددة الأطراف ومترابطة. فمن تغير المناخ إلى عدم الاستقرار السياسي الخطير الناجم عن عدم المساواة، وتنامي فجوة الثقة بين الناس والمؤسسات، بتنا نعيش على حافة الانهيار السريع للنظام العالمي.

إن ما ينتاب بلايين الناس من غضب وشعور بالاغتراب، بسبب التهميش المتصور والحقيقي والغربة والإهانة والتحول إلى التطرف الديني، يؤدي إلى ظهور أنظمة فاشية جديدة. إن هذه البلايين بحاجة إلى جرعة ثقة لكي تعرف أن الأمم المتحدة، بوصفها مجموعة من الأمم وبصفتها منظمة، يمكنها أن تمد يدها إليهم سواء كانوا أغنياء أو فقراء، سمراً أو بيضاً. إن لقاح مرض فيروس كورونا هو حقنة في الذراع ستجعلهم يشعرون بأننا نحن الجالسين حول هذه الطاولة متساوون تماماً.

إننا نقف على مفترق طرق نحو مستقبل مختلف. فكفالة عدم تطبيق نفس التسلسلات الهرمية القديمة المهترئة للثروة في الحصول على اللقاح سيعجِّل بنا إلى مستقبل ما بعد كورونا الذي يمكننا فيه التصدي بنجاح للتحديات الملحة الأخرى معاً.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

تتقدم المكسيك بالشكر لتونس في رئاستها للمجلس على إدراج هذه المسألة في جدول الأعمال. ونشكر أيضاً وكلاء الأمين العام على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

ونشيد بقيادة تونس وفرنسا في التوصل إلى اتخاذ القرار 2532 (2020)، بشأن وقف إطلاق النار الفوري على الصعيد العالمي في ضوء الجائحة الناجمة عن مرض فيروس كورونا، الذي نتابعه اليوم. ونؤكد مجدداً تأييد المكسيك الذي لا لبس فيه لذلك القرار ولدعوة الأمين العام إلى هدنة إنسانية، وهو ما لم يتحقق في جميع الحالات. ومن الضروري تجديد وتعزيز التزام مجلس الأمن بذلك الهدف المشترك.

إن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان متعددة الأبعاد وتتطور باستمرار، وقد أدت الجائحة إلى اضطرابات متعددة الأبعاد لم يسبق لها مثيل. وتتفاقم هذه المشاكل في حالات النزاع وما بعد النزاع، لأنه في حين تنشأ المشكلة في مجال الصحة العامة، فإنها تتجاوزه كما رأينا. وقد ألحقت الجائحة ضرراً كبيراً بالاقتصاد والمالية العامة، وقوضت السياسة، وكشف عن مستوى غير مقبول من عدم المساواة السائد، وأخضعت المؤسسات المتعددة الأطراف لاختبار صعب وأصبحت، بحكم الواقع، مسألة أمن دولي.

إن قيادة مجلس الأمن والتزامه الجماعي، إلى جانب اختلافاتنا الطبيعية والمرحب بها، أمر أساسي لتعزيز وحدة الأمم المتحدة والتنسيق فيها، والتخفيف من الأضرار الناجمة عن الجائحة في حالات النزاع، واحتواء التدهور المتزايد في حالات عدم الاستقرار والعنف. ومن الضروري تعزيز التدابير المتخذة لكفالة استمرارية عمل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وقد وجد العالم بأسره أن آثار الجائحة تزيد من تفاقم التحديات القائمة في مجالات منها انعدام الأمن؛ والعنف؛ وعدم المساواة؛ والفقر؛ والبطالة؛ والخدمات الصحية، بما في ذلك الصحة العقلية؛ وحقوق الإنسان؛ والحكم الديمقراطي. يضاف إلى ذلك المشهد المعقد الذي أدى بدوره إلى التضليل الإعلامي؛ وهذا تحد جديد استُهين بنتائجه، وهو ما يشوه الحقائق ويولد انعدام الثقة ويعوق الاستراتيجيات الرامية إلى التصدي للجائحة.

ونحن مقتنعون بأن القرار 2532 (2020) كان خطوة في الاتجاه الصحيح ولكننا نعتقد أنه كان ينبغي اتخاذه في وقت أبكر. ويجب علينا الآن أن نضاعف جهودنا لمواصلة تعزيز الإجراءات العالمية لتيسير الانتعاش بعد الجائحة. وهنا يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بدور أكثر نشاطاً في توجيه البحث عن حلول تستند إلى نهج وقائي يتضمن تدابير شاملة، مثل "إعادة البناء على نحو أفضل".

إن نهج الأمم المتحدة ذا الأولوية للتغلب على الأزمة التي تؤثر على الأمن الدولي بسبب أبعادها يجب أن يشمل إتاحة اللقاحات مجانا على نطاق العالم. ويجب أن نجعل اللقاحات والعقاقير وجميع الإمدادات الطبية الأساسية متاحة للجميع، دون استثناء. ولا بد من أن نكرر قول ذلك حسب اللزوم، لأنه صحيح أن أحداً منا لن يكون آمناً حتى نكون جميعاً في مأمن.

ولهذا السبب، ترحب المكسيك بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة مؤخراً بالانضمام إلى مرفق كوفاكس، وهو جهد متعدد الأطراف يبذله أكثر من 170 بلداً لكفالة التعاون الدولي الفعال الذي يضمن

الحصـول العادل على اللقاحات ضـد مرض كورونا، تمشـياً مع القرار 74/274 الذي قدمته المكسـيك في نيسان/أبريل الماضي، والذي شارك في تقديمه 178 بلداً واتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء.

إن التعاون الفعال يعني العمل بشـكل مشـترك مع جميع الجهات المعنية والهيئات ذات الصـلة. ولهذا السـبب، تعترف المكسـيك أيضـاً بالعمل الذي تقوم به مجموعة أصـدقاء التضـامن من أجل الأمن الصـحي العالمي، التي تضـم أكثر من 40 دولة عضـواً من جميع المناطق وتعمل على زيادة الوعي بآثار الأزمات الصـحية العالمية على الأمن العالمي. إن عدم الاعتراف بهذا البعد يعني التنصـل من مسـؤوليتنا الحالية، بل ومسؤوليتنا الأكثر جسامة في مواجهة الجوائح في المستقبل.

تعرب المكسـيك عن التزامها بتعددية الأطراف القادرة على كفالة اتخاذ منظومة الأمم المتحدة ككل إجراءات فعالة في الوقت المناسـب. ويتعين على مجلس الأمن، لكي يحدث ذلك، أن يوافق على التصـدي للأخطار التي تهدد الأمن الدولي والتي قد تشـكلها الأزمات الصـحية ذات الأهمية العالمية مثل تلك التي نشهدها الآن.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

إن من الطبيعي أن تخصص تونس جلسة خلال رئاستها، بوصفها مشاركة في صياغة القرار 2532 (2020) إلى جانب فرنسا، من أجل تقييم تنفيذ ذلك القرار الهام. وأود أن أذكّر بأنه في ظل رئاسة بلدي في أيلول/سبتمبر، عقدت جلسة من نفس النوع (انظر S/2020/953)، وذلك كان أيضاً بناء على طلب من تونس وفرنسا.

وعندما اتخذ القرار 2532 (2020)، في 1 تموز/يوليه 2020، كنا بعيدين عن تصور الآثار المدمرة للجائحة من حيث الخسائر في الأرواح البشرية، والأثر على الاقتصاد العالمي، وبصفة عامة على عاداتنا وطرق عيشنا وعملنا.

وللأسف، فإن السنة التي بدأت للتو تبدو، من جوانب عديدة، مشابهة للسنة المنتهية، مع قدوم موجة ثانية من الجائحة الفتاكة بسبب ظهور نوع متحور جديد للفيروس أكثر ضراوة وسرعة في الانتشار. وأود هنا أن أشكر السيدة ديكارلو والسيد لاكروا والسيد كهاري والسيد لوكوك على إحاطاتهم الإضافية التي أمدتنا بالمعلومات بشأن مختلف جوانب هذه الجائحة الرهيبة.

وهناك أمل على الرغم من التحديات الهائلة التي تواجهها البلدان الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة على حد سواء، بفضل العمل المتميز الذي قامت به شركات الأدوية والذي مكن من صنع لقاحات بدأ بالفعل توزيعها واستخدامها. وكما قلنا في كثير من الأحيان في البيانات السابقة، من الضروري كفالة ألا يؤدي توزيع اللقاحات إلى استجابات صحية حمائية وغير متسقة، حيث تستخدم بعض البلدان هذه المنفعة المشتركة كأداة للنهوض برؤيتها المهيمنة وغيرها من مجالات النفوذ. فلا يمكن لأي بلد أو منطقة في العالم أن يشعر بأنه محمي أو آمن إلى أن تشعر جميع البلدان والمناطق الأخرى بذلك، لأن الفيروس لا يعرف حدوداً.

وفي هذا الصدد، وكما يؤكد القرار 2532 (2020)، فإن مكافحة الجائحة التي يشكل توزيع اللقاحات جزءا لا يتجزأ منها، تتطلب تعزيز التعاون والتضامن على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، فضلا عن العمل الدولي المنسق والشامل والجامع. ولا يمكن إيصال اللقاح إلى البلدان المنخفضة الدخل ومناطق النزاع إلا من خلال دينامية تعددية الأطراف تلك.

وتحقيقا لتلك الغاية، أطلق رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في مؤتمر القمة الذي عقدوه للتو في 23 كانون الثاني/يناير، عملية لشراء اللقاحات من خلال مبادرة مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، التي تقودها منظمة الصحة العالمية، استنادا إلى المبادرات التي اتخذتها بالفعل الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بغية ضمان توافر اللقاحات بكميات كافية، وفقا لتوصيات مؤتمر قمة نيامي. كما اتفقوا على أن تبدأ حملة التطعيم في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بحلول نهاية حزيران/يونيه 2021 على أبعد تقدير.

وبالإضافة إلى التوزيع العادل للقاح فيروس كورونا (كوفيد-19)، يرى وفد بلدي أنه من الضروري استئناف حملات التطعيم ضد الأمراض الخطيرة الأخرى التي توقفت بسبب الجائحة. إن توقف دورات

التحصين يعرض أكثر من 80 مليون طفل دون سن سنة واحدة لأمراض يمكن الوقاية منها بالتطعيم في سياق تواجه فيه تلك البلدان عدة تحديات أخرى، مثل انعدام الأمن والأزمات الإنسانية المتكررة.

وإلى جانب كون جائحة كوفيد-19 أزمة صحية، فإنها أضحت ما يُسمى بجائحة تعددية، مما يهدد بمحو عقود من التقدم المحرز في التنمية ويزيد من تفاقم هشاشة الدول بل ويصبح عاملا حفازا لاندلاع نزاعات عنيفة.

وفي منطقة الساحل، وهي منطقة يؤثر فيها تغير المناخ وأعمال الإرهاب على السكان، أضافت الجائحة مشكلة جديدة إلى وضع كارثي أصلاً، نظراً لهشاشة النظم الصحية التي جعلت السكان عرضة بشكل خاص للأمراض والجوع. واليوم، نشهد ارتفاعا حادا في مستويات انعدام الأمن الغذائي في هذه المنطقة كما في العديد من المناطق الأخرى، بما في ذلك أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان وهايتي واليمن، على سبيل المثال لا الحصر. وفي مواجهة هذه الحالة المعقدة، يجب علينا أن ندعم، أكثر من أي وقت مضى، دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وأن نكفل في الوقت نفسه إيلاء النزاعات المدرجة في جدول أعمالنا الاهتمام الواجب قبل أن تتطور هذه الجائحة.

إن الحاجة إلى المساعدة الإنسانية، مقترنة بالحاجة إلى توزيع اللقاحات عندما يحين الوقت، تتطلب منا تأمين ممرات العبور، بعيدا عن الجدل والاعتبارات السياسية. وبهذه الطريقة، سنساعد في تقديم المساعدة إلى المحتاجين، بمن فيهم النساء والأطفال واللاجئون والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أشكر الأمين العام، الذي يسعى، من خلال مختلف تقاريره المقدمة إلى المجلس، إلى إلقاء الضوء على أثر الجائحة على البلدان التي تمر بأزمات، وكذلك على قدرة عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على الاضطلاع بولاياتها ذات الأولوية في سياق أصبح صعبا للغاية.

وفي هذا الوقت، الذي يقود فيه العاملون في مجال الصحة والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية مكافحة جائحة فيروس كورونا وعواقبها، أود في الختام أن أشيد إشادة خاصة بالنساء والرجال الذين يعملون ليلا ونهارا لخدمة الآخرين، معرضين في كثير من الأحيان حياتهم للخطر.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أشـــكر وكلاء الأمين العام على إحاطاتهم في هذا الصـــباح. إننا نجتمع فيما نواجه ربما أحلك ســـاعات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فقد تجاوز عدد الوفيات الآن مليوني شـــخص. وأدى الفيروس إلى تفاقم المعاناة الإنسانية في مناطق النزاع.

إن التقدم في مجال اللقاحات يعطينا الأمل. ولكن علينا أن نصـل إلى الفئات الأكثر ضـعفاً. ولهذا الغرض، تفخر النرويج بأن تشارك في رئاسة مجلس تيسير مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، جنبا إلى جنب مع جنوب أفريقيا. ويتطلب تأمين الوصول العادل والعالمي إلى اللقاحات والتخفيف من الآثار السلبية للجائحة نظاما متعدد الأطراف يتسم بالفعالية والكفاءة. ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يقوم بدوره في ذلك وأن يقوم باستجابة موحدة.

وقد كررت النرويج، على غرار العديد من البلدان الأخرى، النداء حسن التوقيت الذي أطلقه الأمين العام غوتيريش من أجل وقف إطلاق النار على الصـــعيد العالمي. وشـــجعنا أطراف النزاعات على الامتثال لذلك النداء. غير أن الاســـتجابة، كما رأينا جميعا، لم تكن كافية. ففي الحالات التي أعلن فيها عن وقف لإطلاق النار، كانت هذه الإعلانات في معظمها من جانب واحد وبشكل محدود وعلى نحو يفتقر إلى آليات متابعة للتنسـيق والرصـد وإدارة النزاعات. وينبغي أن نطبق الدروس المسـتفادة من تلك التجربة فيما نسـاعد الأطراف على المضـي قدما. ومن الدروس التي ينبغي اسـتخلاصـها أهمية تشـجيع الأطراف المتنازعة على تقديم التزامات متبادلة ليتسنى لاتفاقات وقف إطلاق النار أن تفي بالغرض منها – سواء كان ذلك من خلال توزيع اللقاحات أو اتخاذ خطوات نحو التسوية.

وكانت القيادة والتنسيق من جانب منظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمرين أساسيين لضـمان الاسـتجابات الصـحية والإنسـانية والاجتماعية والاقتصـادية الفعالة والفورية. كما نثني على الأمين العام على اسـتجابته السـريعة عندما اقترحت النرويج إنشـاء صـندوق مواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها في آذار/مارس 2020. وقد أظهرت الجائحة الحاجة إلى تعاون قوي وفعال من جانب الأمم المتحدة على الصـــعيد القطري. وتؤكد التقارير الواردة من الميدان أهمية تعزيز نظام المنسـقين المقيمين للأمم المتحدة – وهو عنصـر رئيسـي في إصـلاح الأمم المتحدة. وأبرزت الجائحة أيضا الحاجة إلى وضع خطة صحية عالمية، يمكنها أن تحسن القدرة على الصمود والوقاية والتأهب والتصدي للتهديدات الصحية. ويكتسي التعاون المتعدد الأطراف أهمية أكثر من أي وقت مضى.

وعلى الرغم من عدم تنفيذ وقف كامل لإطلاق النار على الصعيد العالمي، فقد تحققت نتائج هامة. وعلى وجه الخصـــوص، قامت بعثات الأمم المتحدة بعمل مثير للإعجاب في تحقيق الأهداف التي حددها الأمين العام في نيسـان/أبريل من العام الماضـي. وينبغي أن تسـتمر جهودها في دعم السـلطات الوطنية وحماية موظفي الأمم المتحدة والتخفيف من حدة انتشـار الفيروس والمسـاعدة في حماية المجتمعات المحلية الضعيفة، مع ضمان استمرارية العمليات.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال من الضروري أن تتاح للعاملين في المجال الإنساني إمكانية الوصول الآمن وبلا عوائق إلى المحتاجين، بما في ذلك لأغراض التلقيح. وتدعم النرويج الأمم المتحدة في جهودها

الرامية إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية في ظل تلك الظروف الصعبة. ونشدد بصفة خاصة على الدور الرئيسي للعاملين في المجال الإنساني في الخطوط الأمامية على الصعيد المحلي.

لقد أدى كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات التي تواجه الحماية، بما في ذلك مكافحة العنف الجنسي والجنساني. ولا تزال الانتهاكات ضد الأطفال مستمرة أيضا. ولا يزال الافتقار إلى إمكانية الوصول الآمن إلى التعليم مصدر قلق رئيسي. وستواصل النرويج إعطاء الأولوية لحماية المدنيين في مواجهة الجائحة، بما في ذلك تنفيذ إعلان المدارس الآمنة.

وأثر كوفيد-19 علينا جميعًا، ولكن ليس بطريقة متساوية. وشهدنا آثارا غير متناسبة بين البلدان والمجتمعات المحلية وحتى بين الجنسين. ونحن بحاجة إلى منظور يؤدي إلى تحول في المجال الجنساني، وقبل كل شيء، يجب أن تشكل حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين أساس استجابتنا العالمية لكوفيد-19.

كما أظهرت هذه الجائحة بشكل حاد أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في كل جانب من جوانب منع الأزمات والتصدي لها. وعلى مستوى المجتمعات المحلية، وجدت النساء المشاركات في بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان أنفسهن أيضاً في طليعة جهود الوقاية من كوفيد-19 والتصدي له. وهن لا يزلن عنصرا حيويا في الاستجابة للجائحة والتعافي منها، ولهن دور أساسي في بناء القدرة على الصمود وصنع السلام وبنائه في الأجل الطويل.

إن العالم يواجه عدة أزمات في آن واحد: الجائحة العالمية وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وهي تتفاعل ويعزز بعضها بعضا. وتزيد من تفاقم أوجه الضعف القائمة وتزيد من تعقيد الحالات التي تتعرض فيها أصلا المجتمعات للضغوط جراء النزاعات المسلحة. وتوفر جهودنا للتعافي فرصة إعادة البناء على نحو أفضل وأكثر اخضرارا، وربما بشكل أكثر سلمية. إن الضغوط الكثيرة التي تفرضها الجائحة تحول العوامل المحركة للنزاعات بطرق مختلفة. فبعض النزاعات ستشتد، بينما قد تتاح في نزاعات أخرى فرص جديدة للجهود الدبلوماسية المنسقة.

ومن واجبنا، كمجلس أمن، أن نراقب عن كثب تلك العوامل المحركة المتغيرة لتنسيق الجهود وتيسير وصول المساعدات الإنسانية وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية متى كان ذلك ممكنا.

المرفق الرابع عشر

بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، دميتري بوليانسكي

[الأصل: الروسية]

نشكر متكلمينا اليوم على إحاطاتهم.

لقد كانت روسيا من أوائل البلدان التي أيّدت دعوة الأمين العام غوتيريش في 23 آذار/مارس 2020 إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي ودعت إلى الامتثال الصارم للقرار 2532 (2020). وما زلنا نشدد على ضرورة الوقف الفوري للأعمال العدائية وعلى هدنة للأغراض الإنسانية في مناطق النزاع. غير أن ذلك لا ينبغي أن ينطبق على العمليات التي تنفذ ضد الجماعات الإرهابية المصنفة دوليا.

وللأسف، فإن التنفيذ الكامل لأحكام القرار متعثر. وتتواصل الأعمال العدائية العنيفة، بصفة خاصة، في مختلف المناطق الساخنة في جميع أنحاء العالم، بما فيها تلك التي يتم تأجيجها من الخارج. ونرى سعي بعض الجماعات الإرهابية للاستفادة من الوضع من أجل الحصول على ميزة في الميدان.

ومن المهم أن نضع في اعتبارنا أن وقف إطلاق النار ليس الشيء الوحيد الذي يدعو إليه القرار 2532 (2020). فهو يؤيد تحديدا دعوة الأمين العام إلى رفع الجزاءات الانفرادية غير القانونية التي تحد من قدرة البلدان، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نموا، على الاستجابة للتحديات التي يشكلها انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثاره الاجتماعية والاقتصادية.

إن استمرار مجموعة مختارة من الدول في التمسك بالقيود الانفرادية غير المشروعة وغير الإنسانية، التي اعتمدت في تحد لمجلس الأمن، أمر مخيب للآمال. وفي ذلك الصدد، نذكّر بمبادرة الرئيس الروسي إلى إنشاء "ممرات خضراء" خالية من الحروب التجارية والجزاءات من أجل إيصال السلع والأدوية الأساسية إلى البلدان المحتاجة.

وأود أن أثني على الروح المهنية التي يتمتع بها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة وموظفو البعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة الذين يواصلون أداء واجباتهم بشرف على الرغم من أخطر الظروف. ومما يثلج الصدر أن يواصل ذوو الخوذ الزرق تقديم الدعم الشامل للحكومات المضيفة في مكافحة الجائحة.

ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى ضمان إيصال المساعدة الإنسانية من دون انقطاع إلى أضعف الفئات السكانية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يتم هذا العمل على أساس الاحترام الكامل لسيادة الدول المتلقية ومن دون أي شروط مسبقة، أي في امتثال صارم للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في المساعدة الإنسانية وقرار الجمعية العامة 182/46. ونعرب عن قلقنا في ذلك السياق إزاء الوتيرة المتزايدة للمحاولات الرامية إلى محو تلك الأحكام الأساسية من القرارات التي تمدد ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إننا نشاطر رسالة القرار بشأن أهمية التصدي الشامل والكامل والعالمي لجائحة فيروس كورونا، مع دور تنسيقي للأمم المتحدة. ويظل الدعم غير المشروط الذي تقدمه منظمة الصحة العالمية بوصفها الهيئة الرائدة في تعبئة جهود الدول لمكافحة كوفيد-19 أمرا مهما.

وتواصل روسيا، من جانبها، الإسهام في الجهود الدولية لمكافحة كوفيد-19 بقدر ما تستطيع. فهي تتعاون مع منظمة الصـــحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات والآليات.

وكما يعلم المجلس، اخترعت روسيا وسجلت "سبوتنيك - الخامس"، أول لقاح لفيروس كورونا في العالم. وذلك يمكننا من مســاعدة البلدان المحتاجة على أســاس ثنائي. وفي كانون الأول/ديســمبر 2020، بدأت عملية التطعيم الجماعي في بلدنا. ولا يزال اقتراح الرئيس بوتين بتوفير اللقاحات الروســـية مجانا لموظفي الأمم المتحدة ساري المفعول.

ونحن على استعداد للتعاون بشكل مثمر مع جميع الشركاء المهتمين لمكافحة الجائحة بفعالية ومنع التمييز في التطعيم.

المرفق الخامس عشر

بيان النائبة الثانية للممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت ونعرب عن تقديرنا لوكلاء الأمين العام ديكارلو ولاكروا ولوكوك وكهاري على إحاطاتهم.

لا تزال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تشكل تحديات صحية واجتماعية واقتصادية وأمنية كارثية في كل ركن من أركان المعمورة. إن الآثار الإنسانية المترتبة عن هذه الجائحة، التي تلحق أشد الأضرار حدة بالبلدان المتضررة من النزاعات، تتطلب من المجتمع الدولي المزيد من الاهتمام واتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من معاناة أكثر الناس ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال والمشردون داخليا واللاجئون.

إننا نثني على الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وممثلوه الخاصون ومبعوثوه الخاصون وكامل وجود الأمم المتحدة، في المقر وفي الميدان على السواء، لتيسير محادثات السلام الموجهة نحو تحقيق وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي كجزء من الاستجابة لكوفيد-19؛ وتقديم دعم عملياتي للبلدان المتضررة للمساعدة في تعزيز الصحة والسلامة؛ والتخفيف من خطر انتقال الفيروس بين الأفراد المنتشرين؛ ومواصلة تنفيذ الولايات، على الرغم من المخاطر الهائلة التي تشكلها الجائحة.

ونعيد تأكيد دعمنا الكامل لأحكام القرار 2532 (2020) ونشدد على أنه لن تتمكن البلدان المتضررة من النزاع من إدارة الأزمة الصحية بفعالية في الوقت الذي تقوم فيه برتق نسيجها الاجتماعي والنهوض بعمليات السلام إلا بالوقف التام للأعمال العدائية. وفي السودان وجنوب السودان وليبيا تشهد التطورات الإيجابية إجمالا، على الرغم من أن عمليات السلام لا تزال دقيقة، على الالتزامات المستمرة لأفراد الأمم المتحدة، النظاميين والمدنيين على حد سواء، بتحقيق سلام مستدام. ومع ذلك، وكما رأينا في المذابح البشعة للمدنيين الأبرياء على أيدي قوات المتمردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية في منتصف كانون الثاني/يناير وسلسلة الهجمات الأخيرة للجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، يجب عمل المزيد لتحقيق السلام لمن يتوقون إليه.

فإذا أردنا أن نتصدى بنجاح لتحديات كوفيد-19 المتزامنة والنزاعات، فإن الحاجة تقتضي وجود إرادة سياسية أكبر وزيادة المساعدة الإنسانية والإنمائية والاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وبذل جهود جادة في السعي إلى إجراء حوار والتوصل إلى حلول وسط وتحقيق المصالحة. وفي الوقت الذي تعمم فيه اللقاحات لمكافحة هذا المرض، يجب علينا كذلك ألا ندخر جهدا لضمان إتاحتها للجميع على قدم المساواة، بما في ذلك البلدان المتضررة من النزاعات وأقل البلدان نموا. ويدعو وفد بلدنا في ذلك الصدد إلى تقديم دعم مالي أكبر لمرفق كوفاكس لتعزيز حملة التحصين العالمية ضد كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، نحتاج إلى اتفاق دولي قابل للتنفيذ وقائم على القواعد بين جميع البلدان وشركات الأدوية الكبرى لتقديم لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي وبأسعار معقولة.

وتؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين دعمها للدور التنسيقي الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية في ضمان توزيع اللقاحات بشكل آمن وفعال. وكذلك نشدد على الشراكة القوية بين منظمة الصحة العالمية والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها التي تسلط الضوء على أهمية التعاون

القوي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ليس فقط بالنسبة للمسائل الأمنية التقليدية، بل كذلك في جميع مجالات الروابط بين السلام والأمن والتنمية والعمل الإنساني.

وفي الختام، نعيد التأكيد على أهمية اتباع نهج متكامل ومنسق تعمل فيه جميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها ذات الصلة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المهمين الآخرين، مثل المؤسسات المالية الدولية، معا على التصدي بصورة منهجية للتحديات والأبعاد المتنوعة لكوفيد-19. وإذ نسعى إلى التعافي من هذه الجائحة، لنسعى كذلك إلى تعزيز السلام والعدالة للجميع، وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولنتذكر أنه لا مأمن لأحد ما لم يكن الجميع في مأمن.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

[الأصل: بالعربية]

في البداية أشكر وكلاء الأمين العام السيّدة روزماري ديكارلو والسادة جان بيير لاكروا وأتول كهاري ومارك لوكوك على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

لقد سعت تونس، منذ بداية ظهور الجائحة إلى التنبيه من تأثيراتها المباشرة على الأمن والسلم الدوليين، ودعت على لسان رئيسها إلى ضرورة تحمّل مجلس الأمن لمسؤولياته في التصدّي لتداعياتها. وأكّدت في هذا الإطار على ضرورة اعتماد استجابة مُشتركة ومنسَّقة بإشراف الأمم المتّحدة، تقوم على مفهوم أوسع للأمن الجماعي ومزيد من التعاون والتّضامُن الدولي.

واليوم، وبعد مرور حوالي سنة على ظهور الوباء، ورغم ما بُذل من جهود وما تمّ اتّخاذه من إجراءات، ما زال العالم تحت وطأة تأثيرات جائحة كوفيد-19 على مختلف الأصعدة، حيث يواصل الوباء اكتساح كلّ أنحاء الأرض، مخلّفا إلى حدّ الآن أكثر من مليوني وفاة و 100 مليون حالة عدوى، علاوة على ما يتكبّده الاقتصاد العالمي من خسائر فادحة طالت كلّ القطاعات وجميع البلدان وما نتج عن ذلك من تداعيات اجتماعية حادّة وارتفاع هائل في نسب البطالة واتساع لرقعة الفقر وتراجع لمعدّلات النموّ. كما أنّ تأثيرات الجائحة ظلّت أعمق وأقسى في مناطق النزاعات ومخيمات اللجوء، حيث فاقمت الأوضاع في هذه المناطق وعطّلت عمل البعثات الأممية لتحقيق وبناء السلام وكذلك جهود الإغاثة الإنسانية، ممّا جعل الملايين اليوم، وخاصّة الأطفال منهم، تحت تهديد خطر المجاعة.

إنّ اجتماعنا اليوم، بقدر ما يبرز ترسخ القناعة لدينا جميعا بخطورة تداعيات الجائحة على الأمن والسلم الدوليين، بقدر ما يؤكّد الحاجة الملحّة إلى مواصلة تضافر الجهود وتكثيفها في تنفيذ القرار 2532، الذي تم اعتماده بالإجماع بمبادرة تونسية فرنسية، وممثّل محطّة فارقة في عمل المجلس وفي تكريس الفهم الدولي المشترك لطبيعة التحدّي غير المسبوق الذي يواجهه عالمنا اليوم، والذي ينذر بمزيد من تعقيد الأوضاع خاصّة في مناطق النزاع، وتغذية أسباب التوتّر والنّزاعات في العالم وتوليد أزمات جديدة تهدّد الأمن والسلم والاستقرار وتطال تأثيراتها المدمّرة كل بلداننا وشعوبنا دون استثناء.

وإذ نشيد بالجهود المقدّرة التي تبذلها المنظّمات الأممية، وفي مقدّمتها منظّمة الصحة العالمية في مساعدة بلدان العالم على مواجهة الجائحة، فإنّنا نثمّن عاليا مواصلة البعثات الأممية لتحقيق وبناء السلام، جهودها القيّمة وتضحياتها الكبيرة من أجل تحقيق السلم وإعادة الأمن والاستقرار في مناطق النزاع وفي مساعدة السلطات المحلية في مكافحة هذه الجائحة، رغم الصعوبات الماثلة. كما نجدّد التأكيد، في هذا الإطار، على الأولوية الملحّة لوقف شامل لإطلاق النار في كلّ أنحاء العالم، تنفيذا للقرار 2532 واستجابة لنداء الأمين العام، بما يمكّن من تركيز الجهود الدولية على مجابهة الجائحة واحتواء تأثيراتها، خاصّة في مناطق النزاع.

إنّ الانعكاسات الآنية والمباشرة لجائحة كورونا على الوضع الصحي العالمي وعلى الأمن والسلم الدوليين علاوة على تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية المدمرة التي ستتواصل لعدّة سنوات وربما عقود، يجعلنا نؤكّد من جديد أنّها ستكون أحد أهم عوامل تعميق مظاهر الهشاشة التي من شأنها تغذية التوتر

والعنف وإطالة أمد النزاعات في العالم. وفي خضمّ هذا الوضع الصعب، مثّل التوصّل إلى إنتاج اللقاحات ضدّ وباء كورونا، خطوة هامّة على طريق الحدّ من انتشاره والتحكّم في تأثيراته، غير أنّ تحقيق ذلك يبقى رهين التعاون والتضامن الدوليين من أجل ضمان الوصول العادل إلى اللقاحات للجميع وخاصّة لشعوب البلدان الأقل إمكانيات أو التي تعيش نزاعات أو مراحل ما بعد النزاع.

وفي اعتقادنا، فإنّ هذه المسألة هي الأخرى مرتبطة أيضا بالأمن والسلم الدوليين، حيث أنّ من شأن عدم توفير اللقاحات بشكل عادل تعميق مشاعر الغبن وتغذية التوتر والتأثير على الجهود الدولية في مجابهة الجائحة، فضلا عن كونه يتعارض مع مبادئ التضامن الإنساني ومفهوم الأمن الجماعي والمصير المشترك، التي تمثّل أهم شروط نجاح العالم في مواجهة هذا التحدّي غير المسبوق، فلا أحد آمن ما لم يكن الجميع آمنين. من ناحية أخرى، تؤكد بلادي على ضرورة توفير اللقاحات لأفراد البعثات الأممية في مختلف مناطق النزاع والتوتّر، حتى تتمكن هذه البعثات من مواصلة تأدية مهامها الحيوية في إطار الولايات المسندة إليها، كما أنّ وقف إطلاق النار والأعمال العدائية يمثّل شرطا أساسيا لإجراء حملات التلقيح في مناطق النزاعات والتوتّر.

وفي الختام، أجدّد التأكيد على ضرورة تعزيز الجهود الدولية والأممية في التصدّي لهذا الوباء وعلى الدور المحوري لمجلس الأمن في التعاطي مع تداعياته على الأمن والسلم الدوليين وعلى أهمية متابعة تنفيذ القرار 2532 والعمل تباعا على تطوير آليات تنفيذه وفق تطوّرات الوضع الوبائي وتأثيراته على السلم والأمن الدوليين وعلى الجهود الأممية لفض النزاعات.

المرفق السابع عشر

بيان البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. وتكرر المملكة المتحدة الإعراب عن تأييدها الكامل لدعوة الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار وتنفيذ الالتزامات بموجب القرار 2532 (2020).

ومن المحزن، كما سمعنا، أنه على الرغم من تفشي وباء عالمي ذي أبعاد تاريخية، لا يُولى بناء السلام الأولوية التي يستحقها دائما. وقد أحرز بعض التقدم بالفعل، ولكن تنفيذ القرار لا يزال مختلطا، كما توضح الأمثلة الثلاثة التالية.

في اليمن، كما سمعنا أيضاً، لم يرد الحوثيون بالمثل على عروض وقف إطلاق النار الأحادية التي قدمها التحالف بقيادة السعودية في عام 2020، وأدى الهجوم الحوثي الأخير على عدن إلى تقويض جهود السلام بشكل خطير. وقد آن الأوان لحشد جهود المبعوثين الخاصين للأمين العام لتأمين حل سياسي دائم للصراع. ولم تكن المخاطر أكبر منها في أي وقت مضى، والأزمة الإنسانية، وهي الأسوأ في العالم بالفعل، تزداد سوءاً بشكل كبير مع آثار جائحة فيروس كورونا. وفي أيلول/سبتمبر، حذر وزير الخارجية من أن اليمن لم يكن يبدو أبداً أكثر عرضة للانزلاق إلى المجاعة. ووفقاً لأحدث بيانات تصنيف مراحل الأمن الغذائي المتكامل، التي نُشرت في عام 2020، كان 16500 يمني يعيشون في ظروف المجاعة، وهو رقم من المتوقع الآن أن يتضاعف ثلاث مرات تقريباً ليصل إلى 000 47 بحلول يونيه/حزيران 2021.

ثانياً، في جنوب السودان، فإن الزيادات المستمرة في العنف طوال عام 2020، إلى جانب الفيضانات القياسية، تعني أنه من المرجح أن تواجه مناطق في البلاد الآن مجاعة أو ظروفا شبيهة بالمجاعة. وهذه كارثة يجب على حكومة جنوب السودان أن تتصدى لها على وجه السرعة بدعم دولي. ولا يزال اتفاق السلام لعام 2018 هو أفضل فرصة لإنهاء العنف والاستقرار على المدى الطويل. غير أن تنفيذه كان بطيئاً ومتفاوتاً. والأمر كذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الضغط الدولي والإقليمي المنسق على حكومة جنوب السودان لضمان وفائها بالتزاماتها.

ويشجعنا توقيع اتفاق جوبا للسلام في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020 من جانب حكومة السودان والجبهة الثورية السودانية وفصيل ميني ميناوي التابع لحركة تحرير السودان، ونرحب بذلك. وهذه خطوة حاسمة نحو تحقيق السلام الشامل. ولكن على الرغم من هذا التطور، لا تزال هناك تحديات كبيرة أيضا، بما في ذلك العنف بين الطوائف. والعنف الذي وقع مؤخرا في غرب وجنوب دارفور يبرز الحاجة المستمرة إلى حماية المدنيين، وهو ما يمكن أن يساعد التنفيذ الكامل لاتفاق جوبا للسلام على توفيره. ونشجع الموقعين على الاتفاق على أن يشرعوا بسرعة في عملية التنفيذ، ولا سيما أحكام الاتفاق المتعلقة بالترتيبات الأمنية ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع. ونحث أيضا جميع من لا يزالون خارج مفاوضات السلام على المشاركة فورا وبشكل بناء دون شروط مسبقة.

وكما سمعنا طوال عام 2020، رأينا للأسف أصوات النساء مهمشة في عمليات السلام. وهذه مشكلة خطيرة، ليس أخلاقيا فحسب، بل أيضا لأن السلام يكون أكثر استدامة عندما يلبي ويعكس احتياجات جميع الناس، رجالا ونساء. والمملكة المتحدة تحث بقوة على المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء

والشـباب والجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية في بناء السـلام. ويجب أن نضـمن قدرة المرأة على القيام بعملها دون التعرض للتهديدات والعنف. لا ينبغي أن تخاطر أي امرأة بسلامتها ليتعافى مجتمعها.

وأخيرا، كما نعلم، فإن جائحة كوفيد-19 تهدد السـلم والأمن الدوليين. والقضـاء على هذا الوباء يتطلب الحصـول العادل على اللقاحات على الصـعيد العالمي. ومع ذلك، هناك حواجز خاصـة تحول دون إيصـال اللقاحات في السـياقات المتأثرة بالنزاعات وانعدام الأمن. ونرحب بمبادرة الرئاسـة التونسـية بذل المزيد في هذا الوقت الحرج. وبناء على القرار 2532 (2020)، ستعقد المملكة المتحدة اجتماعا خلال رئاستنا في الشـهر المقبل لمعالجة العقبات المحتملة أمام الحصـول على اللقاحات مثل وقف إطلاق النار واللوجسـتيات وتمويل التسليم.

المرفق الثامن عشر

بيان المنسق السياسي للبعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، رودني هنتر

أشكر تونس على عقد مناقشة اليوم حول جائحة فيروس كورونا وعلى القيادة التي أظهرتها بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

لقد مر أكثر من عام منذ أن أدرك العالم وجود هذا الفيروس الرهيب، ولم يسلم أي منا من آثاره. ونعرب عن عميق الأسى للوفيات والأمراض والدمار الاقتصادي الذي وقع نتيجة لهذه الجائحة الرهيبة.

وبالنيابة عن الولايات المتحدة، أود أن أعرب عن خالص تعازينا لأعضاء مجتمع الأمم المتحدة الذين فقدوا أحباءهم وزملاءهم في هذه الجائحة. لقد تضررت مدينة نيويورك، التي تعتبر موطننا، بشدة من الجائحة، وأود أن أعرب عن تقديرنا العميق لمن هم في الخطوط الأمامية – الأطباء والعاملون في مجال الرعاية الصحية وغيرهم ممن خاطروا بحياتهم، وبذلك أنقذوا عددا لا يحصى من أرواح غيرهم. إن شجاعتهم ونكرانهم للذات يُظهران أفضل ما فينا كبشر، وينبغي أن نسعى جاهدين إلى محاكاة نفس الروح هنا في مجلس الأمن وفي عملنا كل يوم. ونحن نشكرهم جزيل الشكر.

تلتزم الولايات المتحدة بالعمل مع البلدان الأخرى لمكافحة هذا الفيروس القاتل. وكإشارة أولى على التزامنا المتجدد بدعم الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة الجائحة، وقّع الرئيس بايدن في 20 كانون الثاني/يناير رسالة إلى الأمين العام تراجع فيها عن إخطار الإدارة السابقة باعتزام الولايات المتحدة الانسحاب من منظمة الصحة العالمية، وكذلك رسالة تبلغ المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بذلك القرار.

وعلى الرغم من كل ما عانى منه المجتمع العالمي خلال هذه الجائحة، فإن هناك ضوءاً في نهاية النفق. إنه أمر لا يقل عن كونه أعجوبة علمية حديثة أنه في أقل من عام واحد تم تطوير العديد من اللقاحات والعلاجات الآمنة والفعالة في جميع أنحاء العالم. وتعمل الولايات المتحدة على ضمان وصول تلك اللقاحات إلى من هم في أشد الحاجة إليها، وسنعمل أيضاً مع شركائنا لتسهيل الوصول إلى المحتاجين. لن يكون أحد في مأمن حتى يتم دحر الفيروس تماماً في نهاية المطاف.

وكما قال كبير المستشارين الطبيين للرئيس بايدن، الدكتور أنتوني فاوتشي، لزملائنا في منظمة الصحة العالمية الأسبوع الماضي فإن الولايات المتحدة

> ”سوف تلتزم ببناء قدرات الأمن الصحي العالمي وتوسيع نطاق التأهب لمواجهة الجوائح ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز النظم الصحية في جميع أنحاء العالم والنهوض بأهداف التنمية المستدامة“.

ويجب على منظمة الصحة العالمية أن تضطلع بدور محوري في استجابتنا المشتركة لهذه الجائحة، ونتطلع إلى العمل مع التحالف العالمي للقاحات والتحصين، ومنظمة الصحة العالمية، ومبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 للمساعدة في تيسير بدء عملية تداول سريعة للقاحات على مستوى العالم. وستعمل الولايات المتحدة، بوصفها دولة عضواً في منظمة الصحة العالمية، على نحو وثيق مع جميع أعضاء مجلس الأمن لضمان تعزيز المنظمة وإصلاحها على النحو المناسب، لا لمواجهة هذا التحدي الراهن وحسب ولكن أيضاً للتصدي بفعالية للتحديات المقبلة الأخرى.

ولا تزال الصيغة الواردة في القرار 2532 (2020) ذات صلة وأهمية حاسمة الآن كما كانت عند اتخاذه في تموز/يوليه 2020. ولا تزال البلدان المتضررة من النزاع، التي أضعفتها الحرب والعنف، معرضة بشدة لهذا الفيروس، لا سيما وأن مرض كورونا أصبح أكثر انتقالاً. ويجب أن يكون لدى موظفي الصحة العامة الحيز والأمان اللازمان لمواصلة مكافحة هذا الفيروس، وتزويد السكان المتضررين بمعلومات دقيقة ووقائعية، وتوزيع اللقاحات والتشخيص والعلاجات.

ونحن جميعاً معنيون بضمان أن تتمكن البلدان المتضررة من النزاع من الوصول إلى الاختبارات، ومكافحة المعلومات المضللة، وعلاج مرضاها بأمان، ومواصلة تنفيذ المبادئ التوجيهية للسلامة العامة، والحصول على اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات الحيوية الأهمية اللازمة للتعافي وتقديمها. كما يعاني العديد من البلدان المتضررة من النزاعات من الفقر ونقص المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الحصول على كميات كافية من اللقاحات لحماية سكانها.

وقد سررنا لأن عدة جماعات مسلحة أعلنت وقف إطلاق النار قبل أن يتخذ مجلس الأمن القرار 2532 (2020) بوقت لا بأس به لتلبية نداء الأمين العام. وفي نيسان/أبريل 2020، كان المقاتلون في 12 بلداً قد ألقوا أسلحتهم، بما في ذلك أولئك المشاركون في بعض النزاعات الأكثر استعصاء على الحل في العالم.

ولكن، للأسف، لم يصمد العديد من عمليات وقف إطلاق النار تلك، واستأنفت الأطراف القتال حتى مع انتشار الفيروس. ونحث بقوة الدول والأطراف الأخرى في النزاعات المسلحة على احترام اتفاقات وقف إطلاق النار القائمة أو إبرام اتفاقات جديدة لوقف إطلاق النار حتى يتسنى لها التركيز على إدارة هذه الجائحة وحماية مواطنيها.

فمن شأن وقف إطلاق النار، الذي ينفذ بأمانة، أن يوفر فترة راحة ضرورية للنساء والأطفال والرجال في الخطوط الأمامية للعنف والنزاع، والذين هم بالتالي عرضة بشكل خاص للفيروس. ويجب علينا أيضاً أن نكفل أن تحظى المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، ومن يقدمونها، بالحماية الكاملة والقدرة على القيام بذلك، لا سيما في هذه المناطق المعرضة للخطر. ويجب أن تُمنح إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على وجه السرعة للوصول إلى من يحتاجون إلى المعونة.

ومن منظور إدارة اللقاحات، بما في ذلك متطلبات سلسلة التبريد الشديد لإيصال بعض اللقاحات، سيكون تنظيم حملات التطعيم الجماعية وسط العنف والنزاع أمراً بالغ الصعوبة. ويجب أن تُمنح سلطات الصحة العامة المعنية الحيز والسلامة اللازمين للعمل بكفاءة وسرعة، لا للتطعيم ضد مرض كورونا وحسب بل أيضاً لمواصلة حملات التطعيم الحاسمة الأهمية ضد شلل الأطفال والحصبة وغيرهما من الأمراض المدمرة.

كما ندين المنظمات الإرهابية التي استغلت هذه الحالة الصعبة لتصعيد العنف بينما تحاول الحكومات التركيز على احتواء الفيروس. وسنواصل عملياتنا المشروعة ضد تلك الجماعات الإرهابية التي تهدد السلام في كل مكان.

وتواصل الولايات المتحدة قيادة الاستجابة العالمية لجائحة مرض فيروس كورونا علميا وفي مجال المساعدات الإنسانية والصحية. وسوف نشترك على الصعيد الدولي، بما في ذلك الشراكة مع منظمة الصحة العالمية ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، في مكافحة مرض فيروس كورونا وتعزيز الصحة والنهوض بالأمن

الصـــحي العالمي لإنقاذ الأرواح وتعزيز التعافي الاقتصـــادي وبناء قدرة أفضـــل على الصـــمود في وجه التهديدات البيولوجية في المســـتقبل. كما ســـتســـعى الولايات المتحدة إلى دعم التحالف العالمي للقاحات والتحصين ومرفق كوفاكس لدعم وصول اللقاحات إلى جميع أنحاء العالم، واتباع نهج جديدة في مجال الأمن الصحي، وتسريع برنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي.

وقد أعلنت الولايات المتحدة بالفعل عن تقديم أكثر من 1,6 بليون دولار من المساعدات الاقتصادية والصـــحية والإنســـانية الإضـــافية في إطار التزامنا بتقديم ما يقرب من 20,5 بليون دولار من التمويل الذي تقدمه الولايات المتحدة لمكافحة مرض فيروس كورونا.

إن المشهد الإنساني اليوم لم يسبق له مثيل من حيث حجمه وتسارعه وتعقيده. وكانت الآثار غير المباشرة لمرض فيروس كورونا على الفئات الأكثر ضعفاً كارثية – ارتفاع أسعار المواد الغذائية، كما سمعنا اليوم، وانخفاض المداخيل، وانخفاض التحويلات المالية، وتوقف برامج اللقاحات، وإغلاق المدارس، وأزمة في حماية المدنيين. ولا تزال الفئات الضـعيفة والمهمشـة تشـعر بتلك الآثار بشـكل حاد، بما في ذلك هنا في الولايات المتحدة.

لقد شـــعرنا جميعاً بشـــدة بآثار هذه الجائحة المروعة، ويجب أن نتحد في جهودنا للقضـــاء عليها. وكما قلت من قبل، نحن نعلم أن هناك ضـــوءاً في نهاية هذا النفق، ويجب ألا ندع هذا الفيروس يعطل الجهود الطويلة الأمد نحو السلام والأمن. ومع انضمام الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، فإنها ستواصل قيادة الكفاح ضد مرض فيروس كورونا خلال هذا الوقت الحرج، وسنواصل فعل كل ما في وسعنا لضمان عالم أكثر أمناً وأماناً، الآن وفي المستقبل.

المرفق التاسع عشر

بيان القائم بالأعمال لفييت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

أود أن أشكر وكلاء الأمين العام روزماري ديكارلو وجان – بيير لاكروا وأتول كهاري ومارك لوكوك على إحاطاتهم الشاملة.

لقد كان اتخاذ القرار 2532 (2020) بالإجماع إجراء تاريخيا من جانب مجلس الأمن. بيد أن القرار ليس غاية في حد ذاته. فرصـــد تنفيذه لا يقل أهمية. ومن بين الأهداف الرئيســـية للقرار دعم دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصـــعيد العالمي. وكما أكد مقدمو الإحاطات، تم التقيد بوقف إطلاق النار في بعض الحالات، واســـتؤنفت عدة عمليات للانتخابات والاســـتفتاءات. غير أنه لم يتم التقيد بالالتزامات بوقف إطلاق النار في كثير من أرجاء العالم، فاستمرت النزاعات والعنف أو حتى اشتدت.

ويعترف القرار أيضاً بالتهديد الكبير الذي تشكله الجائحة على السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك بمفاقمة الحالات الإنســـانية وتعريض مكاســـب بناء الســـلام والتنمية للخطر. وكما يمكننا أن نســـتبين من التقييمات الأولية، فإن أوجه اللامســـاواة وغيرها من الأســـباب الكامنة للنزاعات والعنف، التي تفاقمت بســـبب الآثار الاقتصـــادية والاجتماعية للجائحة، ســـتســـبب خســـائر فادحة على المدى الطويل، وهناك خطر من أن يستغلها المتطرفون والإرهابيون. وفي حين تنفذ برامج التطعيم في عدد من الدول الأعضاء، فإن تلك البرامج لم تشمل بعد عددا كبيرا من الدول الأخرى، ولا سيما في جنوب الكرة الأرضية.

وبعد مرور ستة أشـهر على بدء تنفيذ القرار، نقدر هذه الفرصـة لتقييم ما أحرزناه من تقدم وتحديد الثغرات من أجل إدخال المزيد من التحسينات. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، يجب تعزيز وقف إطلاق النار إذا أردنا حماية جميع البشـــر من التأثير المزدوج للنزاعات والجائحة. ويجب على الأطراف المتحاربة أن تقرن أقوالها بالأفعال في التزامها بوقف الأعمال العدائية والسماح بالاستجابة الإنسانية. وندعو إلى وضع إطار للإشراف الفعال على تنفيذ وقف إطلاق النار في مناطق النزاع. ونؤيد الجهود الإضـــافية التي يبذلها الممثلون الخاصـــون والمبعوثون الخاصـــون للأمين العام للمســـاعدة على التوصـــل إلى حلول دائمة للنزاعات والعنف بعد وقف إطلاق النار. ويمكن للأطراف الفاعلة الإقليمية والمحلية، ويجب عليها، أن تؤدي أدوارا بناءة في بناء الثقة والدبلوماســـية الوقائية، بما في ذلك عن طريق الوساطة.

ثانيا، يجب علينا أن ندعم الجهود الرامية لجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ الســـلام أكثر أمانا وتعزيزها. ونشـــيد بالخطوات التي اتخذتها بعثات الأمم المتحدة ومكاتبها في ســـبيل تكييف عملياتها والاضـــطلاع بولاياتها. ويتطلب حفظ الســـلام وحماية المدنيين أولا وقبل كل شـــيء ألا يصـــبح القائمون بتلك المهام مصدرا للعدوى. ولذلك فمن الضروري تعزيز القدرة الطبية لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية، لتمكينها من حماية موظفيها ومساعدة البلدان المضيفة بشكل أفضل على التصدي للجائحة. ويجب على البعثات والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وكذلك البلدان المضيفة، أن تعمل معا لتحديد تدابير للتكيف تسمح بتناوب الأفراد بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب. ونلاحظ التقييم الإيجابي لوكيل الأمين العام لاكروا الذي مفاده أن نسبة عمليات التناوب بلغت المستوى الذي كانت عليه قبل تفشي فيروس كورونا.

ثالثا، على الرغم مما تشكله الجائحة من تحد مستمر، فهي توفر أيضا فرصة لتشكيل مستقبلنا. إن تعزيز التزامنا بالتعاون الدولي وتعددية الأطراف، إلى جانب الدور الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة في حفز وتنسيق الاستجابة العالمية الشاملة لمرض فيروس كورونا (COVID-19)، والجهود المحورية التي تبذلها الدول الأعضاء في هذا الصدد، هي عناصر أساسية لاستراتيجيتنا الشاملة في الأجل الطويل. ويجب على الدول الأعضاء أن تدعم نظاما صحيا عالميا قويا وقادرا على الصمود، تضطلع فيه منظمة الصحة العالمية بدور حاسم. ويجب أن نولي الاهتمام لتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، وإتاحة اللقاحات والأدوية بطريقة عادلة ومنصفة، وكفالة قدرة الاقتصادات على الصمود، وتمويل التنمية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية وتلك المتضررة من النزاعات. ويجب ألا نسمح بتقويض أو انتكاس المكاسب التي حققناها بشق الأنفس في مجالي بناء السلام والتنمية.

وفي الختام، يمثل القرار 2532 (2020) خطوة أولى في سبيل الاعتراف بالخطر المباشر الذي تشكله جائحة كوفيد-19 على السلام والأمن الدوليين، وفي سبيل وضع خريطة لعملنا الجماعي. ويتطلب تنفيذه الفعال ومعالجة المسائل الطويلة الأجل التي ذكرتها متابعة شاملة ومعززة، بسبل منها تقديم معلومات مستكملة حسب الاقتضاء وتوجيهات إضافية. إن شعوب البلدان التي تعاني من النزاعات المسلحة أو تلك المتضررة من الأزمات الإنسانية تتطلع إلى استمرار المجلس في إبداء الوحدة والتضامن والقدرة على القيادة. ويجب علينا ألا نخذلهم.